KnE Social Sciences
AICHS
Third International Conference on Human Science
Volume 2023

Research Article

أثر الشواهد القرآنية في ترجيح مسائل مُختَلَفٍ فيها بين عوامل الجرجاني والبركوي - دراسة موازِنة

The Effect of the Qur'anic Evidence in Favoring Different Issues in it Between the Factors of Al-Jurjani and Al-Barkawi

عمر عباس خضير عباس[1] و أ. د. عمر علي محمد الدليمي[2]

[1]ماجستير لغة عربية

[2]كلية العلوم الإسلامية / جامعة الفلوجة

Corresponding Author: Prof. Dr. Omar Ali AL Dulaimi; Email: email: dr.omar.ali@uofallujah.edu.iq

Published 13 March 2023

Publishing services provided by Knowledge E

© Prof. Dr. Omar Ali AL Dulaimi . This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use and redistribution provided that the original author and source are credited.

Selection and Peer-review under the responsibility of the AICHS Conference Committee.

الملخص

أفضل ما أُلِّف في العوامل، مختصر الجرجاني (ت471هـ) ومختصر البركوي (ت881هـ)، على الرغم من أنَّ الثاني ألَّف كتابه؛ ليستدرك على الأول بعد أربعة قرون تقريبًا، إلَّا أنَّ كتاب الجرجاني لا يزال له الصدارة، بترجيح مسائله على الثاني الذي جاء ليستدرك عليه، حسب رأي الباحثين كما تبين معنا في المسائل التي تناولناها، فالحرف (لولا) عدَّه البركوي من حروف الجرّ ولم يذكره الجرجاني في حروف الجرّ، فإنه غير مشهور من حروف الجر، والجر به غريب كما ذكر الأشموني، وأنَّه بإجماع النحاة لا يعمل الجرَّ مع الاسم الظاهر، وشائع استعماله يأتي مع الاسم الظاهر والضمير المنفصل، وبهذا الاستعمال جاء القرآن الكريم، فما دام مع الاسم الظاهر غير عاملة، كيف يعمل مع الضمير المتصل؟

اسم الشرط (إذاما) غير عامل الجزم، وهو مركب من (إذا) و(ما)، فصارت الأداة (إذاما)، وإنما لا تعمل الجزم؛ لأنَّ أدوات الجزم، عملت الجزم؛ لتضمنها معنى (إن) الشرطية من حيث المعنى، فإنها تفيد الشكَّ في حصول الشيء أو الاحتمال، أو المستحيل، بخلاف (إذا)، فهي تفيد اليقين أو الرجحان، فلما خالفت (إذا) الشرطيةُ أُمَّ الباب (إن) في الدلالة منعت عن العمل، و(إذاما) هي الأداة نفسها (إذا) ورُكِّبت معها (ما) فهي غير عاملة، كما لم ترد في نص قرآني بأنها عاملة، فهاتان مسألتان خالف فيهما البركويُّ الجرجانيَّ في العاملية.

وممَّا خالف فيه أيضًا في نسبة العوامل إلى السماع والقياس، في عوامل عدَّها الجرجانيُّ سماعيَّةً عدَّها البركويُّ قياسيَّةً، ولمَّا كانت تلك العوامل منحصرة العدد بعد استقراء النحاة أثبتوها بعدد محصور، كان الحاصل أنَّها سماعية؛ لأن العوامل إذا كانت منحصرة العدد فالأحرى بها أن تكون سماعية، لشرط القياسي أن يكون مطردًا وأن يجعل تحت ضابط كلي، أو قاعدة كلية تنطبق على جميع أفرادها، وهذا الشرط غي متحقق فيما كان منحصرًا في العدد.

الكلمات المفتاحية: العوامل النحوية، عوامل الجرجاني والبركوي، العوامل دراسة موازنة، عوامل الجرجاني، عوامل البركوي.

OPEN ACCESS

Prof. Dr. Omar Ali AL Dulaimi[1]* Omer Abbas Khudaier Abbas[2]

[1]MA / Arabic Language

[2]College of Islamic Sciences / University of Fallujah

Abstract

The best of what he wrote on the factors, Mukhtasar Al-Jarjani (d. 471 AH) and Mukhtasar Al-Barkawi (d. 881 AH), although the second author wrote his book "To rectify the first after nearly four centuries" Al-Jurjani's book still takes precedence, preferring his issues over the second, which he came to rectify, according to the researchers' opinion, as it became clear to us in the issues we discussed. Prepositions, as it is not well-known among prepositions, and prepositions are strange, as mentioned by Al-Ashmouni, and by the consensus of grammarians, the preposition does not work with the apparent noun, and its common use comes with the apparent noun and the separate pronoun. How does it work with the relative pronoun? The name of the condition (if) is not the factor of assertiveness, but it is a compound of (if) and (what), so the tool becomes (if), but the assertion does not work; because of Jazm tools, Jazm worked; to include the meaning of (if) the conditional in terms of meaning, it indicates doubt about the occurrence of a thing or possibility, or the impossible, unlike (if), which indicates certainty or preponderance. And (if) is the same tool (if) and is attached to it (what), then it is not working, just as it is not mentioned in a Qur'anic text that it is working. What also differed in it was the ratio of factors to listening and measurement, in factors that Al-Jurjani counted as aural, which Al-Barkawi counted as standard. Because if the factors are limited in number, then it is more appropriate for them to be auditory for the standard condition to be continuous and to be made under total control, or for a universal rule that applies to all its members, and this condition is not fulfilled in what was limited to a number.

Keywords: grammatical factors, Al-Jurjani and Al-Barkawi factors, balancing study factors, Al-Jurjani's factors, Al-Barkawy's factors

المقدمة

الحمد لله الذي رفع السماوات بغير عمد، ونصب الجبال وجعلها للأرض كالوتد، فجعلها آيات لمن انكسر لعزة الواحد الأحد.

أمَّا بعدُ.. فإنَّ مفهومَ العواملِ النَّحْويَّةِ، ملاكُ الزِّمامِ لطالب اللغة العربية، وهو مِن أبدعِ ما أنتجت العقول البشرية، حيث جادت بنظرية ذهبية، ألا وهي نظرية العامل، التي كانَت لعُلماءِ النحوِ الشغلَ الشاغل، وأولوها عنايةً، سلفًا وخلفًا،

تنظيرًا، وتأليفًا، ومِمَّن أولى العوامل النحوية عناية، الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرجَانِيُّ - رحمه الله - (ت471هـ)، والإمامُ محمدُ البِركَوِيُّ -- رحمه الله - (ت981هـ)، فألَّف كلٌّ منهما كتابًا في العواملِ، فثبت لهذين الكتابين ما ثبت لمُؤَلِّفَيهما الإمامين الجليلين الجُرجَانِيّ والبِركويّ، من الفضل والرّفعة والمزيَّة، إلَّا أَنَّهُ كما معلومٌ أنَّ من طبيعة الإنسان، تعتريه عوارض النقصان، كالسهو والنسيان، وإذا كان هذا من طبيعة ذاتِهِ، فمن البداهة أن يكون في صفاتِهِ، وأنَّ الكمال المطلق لله سبحانه وتعالى وحده، وصفاتِهِ العُلا، ثمَّ لأهلِ العصمة من أنبيائه -- عليهم الصلاة والسلام-

فعلى جلالة قدر هذين الكتابين، قد وقع فيهما مما هو من شأن طبيعة البشر، فقد يجد الدارس بعض اختلافات بينهما، فكما يجد الدَّارسُ بينهما مواضع اتفاق - وهي الغالب - يجد بينهما مواضع اختلاف، فيصعب عليه عندئذٍ إيلافُ ذلك الخلاف.

نوازن في هذا البحث بينهما في بعض ما هو مُختَلف فيه، موازنة في ضوء استشهادات قرآنية؛ لأنَّ القرآن الكريم مهيمن على جميع العلوم، وكلُّها لها ارتباط وثيق ومباشر فيه، ولا سيَّما اللغة العربية، كيف لا وقد نزل بلسان عربي مبين.

من المختلف فيه بينهما في العوامل الحروف، في الحروف الجارَّة في (لولا)، ذكرها البِركَويُّ في عوامله ولم يذكرها الجُرجَانِيُّ. وفي الأسماء الجازمة (إذاما) ذكرها البركوي أيضًا، ولم يذكرها الجرجاني جازمة.

ومن المُختلف فيه بينهما، اختلافٌ من حيثُ السماعُ أو القياسُ، ومن ذلك في أسماء الأفعال، حيث عدَّها الجرجانيُّ سماعيةً، وعدَّها البركويُّ قياسية.

وهناك دراسة حاولت المقارنة بين الكتابين؛ لكنها لم تلج إلى المادة العلمية، ولم تعالج شيئًا من هذه الإشكالات، مكتفية بالمقارنة السطحية، عارضةً بعض مواطن الخلاف عرضًا سطحيًّا، فقارنَتْ في الشَّكل دون المضمون، ولم تَمَسَّ المادةَ العلميةَ، ولم تتولَّ معالجة شيءٍ منها.

ولا شكَّ أنَّ أهمِّيَّةَ هذا الموضوع لا تخفى على لبيب، كونه يخصُّ رأس هرم الموضوعات النحوية؛ وهي العوامل، ولا يخفى ما لنظرية العامل من الأهمية، إذ عليها المدار، والسماء التي تدور فيها الأقمار، وقد حصل فيها اختلاف بين كتابين من أهمِّ الكتب التي أُلِّفَت في العوامل النحوية.

ولذا يعنى هذا البحث موازنة بين أهم ما اختلفا فيه؛ لمعالجة إشكالات حاصلة بين كتابين، هما قامتان في العوامل النحوية، معتمدًا منهجية للوصول إلى ذلك في كل مسألة عبر خطوات، وهي: عرض المسألة عند المؤلِّفَينِ كِلَيهما، بعرض نصَّيهما، ثم بيانِ وتحليلِ قوليهما إن كان الكلام يحتاج إلى بيان وتحليل، ثم عرض أقوال النحاة في المسألة، ثم عرض قوليهما على أقوال النحاة، ثم الترجيح بينهما في ضوء استشهادات قرآنية؛ للخروج من ذلك الخلاف بنتيجة تقرر الراجح من قوليهما.

وقسمنا البحث على مبحثين، تتقدمهما مقدمة، وتمهيد، وتحت كل مبحث مطلبين، المبحث الأول تناولنا فيه مسألتين من المختلف فيها بينهما من حيثُ العمل، مما عدَّها أحدهما في عوامله ولم يعدَّه الآخر عاملًا، وفي المبحث الثاني نتناول فيه من المسائل المختلف فيه بينهما في السَّماع والقياس، فمن العوامل عدَّها أحدهما سماعيَّةً وعدَّها الآخر قياسيَّةً.

ثم ختمنا البحث بأهمِّ النتائج المستخلصة.

التمهيد

يشتمل التمهيد على التعريف بالعوامل النحوية، والمؤلِّفَينِ الجُرجانيّ والبِركويّ، وكتابَيهِما الخاصَّين بالعوامل.

أولًا: التعريف العوامل النحوية

العوامل جمع عاملٍ، وفي اللغة، قال الخليل: (عَمِلَ عَمَلاً فهو عاملٌ)(1)، وهو ما من شأنه أن يؤثِّرَ في غيره(2).

وفي الاصطلاح: له تعريفات عِدَّة، ومن تعاريفه المشهورة لدى النحاة، تعريف ابن الحاجب عرَّفه بقوله: (والعامل: ما به يَتقوَّمُ المعنى المقتضي للإعراب)(3).

وهذا التعريف أُخِذَ عليه مأخذان من النحاة المحققين كما في حاشية الصَّبان(4) ؛ بأنَّه يلزمه الدور(5)، والقصور(6).

وقد عرَّفه بما لا دور فيه ولا قصور، فقال بأنَّه: (الطالبُ لأثرٍ مخصوص)(7)، وهذا أسهل التعريفات وأدقُّها، ومع كثرة التعريفات، فكلها تقضي بأن العامل له الأثر(8) في المعمول.

مفهوم العامل النحوي

للعامل النحوي مفهومٌ، يُعرفُ بنظريةِ العاملِ، وهذا المفهوم إنَّما يؤخذ من ينابعه الأُوَلِ، منذ بدايات نشأة علم النحو؛ لقيامه عليها، فإنَّ فكرة العامل لها ارتباط وثيق ومباشر في علم النحو لا تنفك عنه، ويعدُّ عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)، هو الذي ترجع إليه فكرة العامل النحوي، على وَفْقِ ما روى ابن سلَّام(9) (ت232هـ)، واحتذى هذا النهج عيسى بن عمر (ت149هـ)، واتَّسعَ على يد الخليلِ بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، وأخذت أطوارها بين الأوائل حتى أُثبت مفهومها في التدوين بالقول اليقين على يد سيبويه (ت180هـ)، في الكتاب بقوله: (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية) وهو يتكلم عن أواخر الكلم وتغير العلامات الأربع، بحسب دخول العامل، قال: (لأفُرِّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل)(10)، فقوله واضح صريح في نظرية العامل، قوله: (لما يُحِدثُ فيه العامل)، فقد نسب على طريقة العرب حدثًا للعامل، وإن كان مِمَّا ليس من شأنه الحدث، ولكن طريقتهم في المجاز مفهومة لذوي الأفهام.

ونظرية العامل جلية واضحة لدى سيبويه في الكتاب، وكذلك عند السيرافي في شرحه، يقول: (لأنه متى قال: هذا الاسم مرفوع، أو منصوب، أو مخفوض، علم بهذا اللفظ أن عاملًا عمل فيه يجوز زواله، ودخول عامل آخر يحدث خلاف عمله فيكتفي)(11).

إنَّ مفهوم العامل متأصل متجذر، وتأسيس هذه النظرية متلازم مع نشأة علم النحو، قام عليه الدرس النحوي لدى الأولين، لذا فإنَّ المفهوم الصحيح للعامل النحوي على ما أراده النحاة، أمر له أهميته؛ لأنَّ المفهوم الصائب هو الذي يجعل قضية نظرية العامل النحوي، قضية مُسَلَّمَةً لا نقاش ولا جدال فيها، وهذا الذي جعل الجهابذة من الأوائل بين: مُتَبَنٍّ لها، ومنظِّرٍ لها، ومطوِّرٍ لها، ومُسَلِّمٍ لها؛ لعلمهم التام، وإدراكهم الموعب، أنَّ هذا الإطلاق والاصطلاح، لا يراد به ما يتوهمه قِصَرُ إدراكٍ بأنَّه على الحقيقة؛ لما للغة العربية من سعة محمل في المجازات.

فكان لا بُدَّ من إيجاد هذه النظرية العبقرية الفذَّة، وإلا كيف كان سيطرح الدرس النحوي لِتَعَلُّمِ العربية، فكانت هي السبيل الأوحد؛ لأنَّ الغاية السامية العظمى هي تعلم العربية، وليس وسيلة موصلة إلى ذلك، كمثل هذه النظرية.

وعلى الرغم من أهميتها، وأنَّ الصرحَ النحويَّ شُيِّدَ عليها، إلا أنَّها لم تخلُ من تعرض بعضٍ من النحاة لها، وليت شعري! ما الذي أغرى ابن مضاء القرطبي -- رحمه الله -- (ت592هـ)، في محاولةٍ غير طائلة، فما كانت إلا كتغريدة غير لائقة في مملكة النحو، في محاولة ردٍّ على النحاة(12)، فطويت معارضته وبقيت نظرية العامل خالدة بخلود، دروس علم النحوي في اللغة العربية.

فمهموم العامل، أو كما تُعرف بنظرية العامل، بقيت كما بدأت نقيَّةً لا تشوبها شائبةٌ، ولا سبيل لمعارضتها، وعليها جمهور الأمة سلفًا وخلفًا، فنسبة الفعل والحدث للسبب القريب المباشر، طريقة معتادة في اللغة العربية، للتقريب إلى الذهن

ومثولها في التصور، وقول الشاطبي واضح في ذلك: (ثم إنهم ينسبون العمل للألفاظ لتحقيق هذا الاصطلاح، إذ كانت هي العلامات لرفع ما يرفع ونصب ما ينصب وجر ما يجر ويستعمله الناظم كثيرا كقوله: ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه، وهو اصطلاح عام في كلام أهل هذه الصناعة لضبط القوانين لا أنهم مدَّعون لذلك حقيقةً؛ لأن الألفاظ لا ترفع ولا تنصب ولا تجر)(13).

ثانيًا: التعريف بالشواهد النحوية

الشواهد جمع شاهد، وهو من الشهادة وفي اللغة: (الشَّهَادَةُ خَبَرٌ قَاطِعٌ)(14).

وفي الاصطلاح: هو الخبر الثابت من جنس كلام العرب، الموثق في نقله بشروط مخصوصة؛ لإثبات قاعدة نحوية، أو للاحتجاج والاستدلال به على استعمال لغوي(15).

والشواهد في النحو متعددة الموارد، فهي شواهد قرآنية، وشواهد أحاديث نبوية، وشواهد أبيات شعرية، وشواهد نثرية من كلام العرب وخطبهم ورسائلهم، وكل هذه الموارد الاستشهادية هي أصيلة في الدرس النحوي، والذي يعنينا هنا على وجه الخصوص في بحثنا (الشواهد القرآنية)؛ لقيام البحث بالتثبت والوثوق بالموازنة والترجيح في ضوء استشهادات قرآنية.

والاستشهاد بالقرآن عناية النحاة الأوائل منذ سيبويه، وقد تناولت دراسة (الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه) التي بلغت (460) شاهدًا(16)، وإن كانت هناك مآخذ من المتأخرين جدًّا والمعاصرين الذين لهم اعتناء بالنحو، بأن المتقدمين لم يولوا الشواهد القرآنية عنايتها، والجدير بالذكر أن النحاة المتقدمين لهم اعتناء بالاستشهاد القرآني كما يتجلى ذلك من ظاهرة الشواهد في كتبهم، ولا سيما الكتاب لسيبويه، ولا ينكر أن النحاة المتأخرين تظهر عليهم العناية بالشواهد القرآنية أكثر، مع أنَّ المتقدمين أيضًا لهم عناية واضحة، كما نقل ابن فار عن الفرَّاء قوله: (اتباعُ المصحف إذَا وجدت لَهُ وجهاً من كلام العرب، وقراءةُ القراء أحبّ إليَّ من خلافه)(17)، وقول الفراء: (والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر)(18)، وكثير من الأقوال والمواقف الفعلية حيث نجد كتب النحو مشحونة بالاستهادات القرآنية؛ لعلمهم أن القرآن حكم ومهيمن على كل العلوم، ولا سيما اللغة العربية؛ لأنه نزل بلسان عربي مبين.

ثالثًا: التعريف بالمؤلفين

أ الإمام الجُرجَاني

هو الإمامُ: عَبْدُ القَاهِر بن عبد الرحمن بن محمد الجُرجَانِيُّ، كنيته أبو بكر، واضع أصول علم البلاغة، ولد بجُرجان بضم الجيم مدينة بين طبرستان وخراسان(19)، (وَكَانَ شَافِعِيّ الْمَذْهَب أشعريَّ الْأُصُول مَعَ دين وَسُكُون وَله شعر جيد)(20)، فُتح له بالعلوم العربية والشرعية، حتى تبحر فيها، وتصدّر بجرجان، وحثّت إليه الرّحال، وكان نافذ الفهم، يغوص إلى كوامن الدرر، ويستخرج فرائد الجواهر، أَلَّف المؤلفات الجليلة النافعة الكثيرة.(21)

شيوخه: أخذ النحو بجرجان عن الشيخ أبى الحسين محمد بن الحسن الفارسيّ، ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي وتلميذه(22).

تلاميذه: له كوكبة من التلاميذ تخرجوا على يده علماء ومن أشهرهم (عليّ بْن مُحَمَّد بْن عليّ أَبُو الْحَسَن بْن أبي زَيْد النحوي المعروف بالفصيحي(23) من استراباذ)(24)، و(يحيى بن علي بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام، التبريزي، الخطيب)(25).

مؤلفاته: ومن مؤلفاته: العوامل المئة، المغني في شرح الإيضاح، ثلاثون جزء، المقتصد في شرح الإيضاح / اختصر فيه المغني، الجمل في النحو، العمدة في تصريف الأفعال، أسرار البلاغة، دلائل الإعجاز، إعجاز القرآن.

ب التعريف بالإمام البركوي

هو الإمام الشيخ المحقق العلامة النحوي المفسر الواعظ: محمد بن بير علي البِركَوِي(26) الرُّوميُّ الحنفيُّ، حياته في الفترة ما بين: (929 - 981 هـ) (1521 - 1573 م). في مدينة بالي كسرى التركية، كان مدرِّسًا في قصبة (بركي) فنُسبَ إليها، وكان محدِّثًا، مفسِّرًا، فرضيًّا، فقيهًا، صوفيًّا، مشاركًا في غير ذلك.(27)

نشأ نشأة علمية منذ طفولته، في كنف والده الذي كان عالمًا ومدرسًا وقضيًا في مدينته، فحفظ القرآن الكريم، وتلقى الدروس على يد والده ورعايته، فلازم العلماء منكبًّا على موائدهم، يحصل من العلوم ويرتقي، حتى ارتفع شأنه وعلا قدره، فصار من أكابر علماء الدولة العثمانية، وفي عهد السلطان سليم القانوني، عُيّنَ لمهمة عسكرية، وكان ذا شخصية قوية، ولا تأخذه في الله لومة لائم(28).

شيوخه: ومن شيوخه الذين لازمهم وأخذ عنهم: شمس الدين كوجك أفندي، وأخو زادة محمد أفندي، وعبد الرحمن أفندي الملقب بـ(قيزيل مولى) وأجازه شيخه عبد الرحمن أفندي.

مؤلفاته: له مؤلفات كثيرة، نذكر بعضًا منها، في النحو: متن العوامل، وإظهار الأسرار، وامتحان الأذكياء، وشرح لب الألباب في علم الإعراب للبيضاوي، وشرح مختصر الكافية، وفي الصرف: إمعان الأنظار / شرح المقصود، كفاية المبتدي. وله مؤلفات في التفسير وعلوم القرآن، والحديث الشريف، وفي الفقه، وفي العقائد، وفي التصوف في السلوك والأخلاق، وفي الرد على المبتدعين، وغير ذلك(29).

فكانت حياتهما -- رحمهما الله -- حياة علمية زاخرة، ولهما إجادة في مؤلفات فاخرة - رفع الله مقامهما في الدنيا والآخرة - فكلاهما أعجميٌّ، بلسانٍ وهوًى عربيٍّ، أوَّلُهُمَا فارسيٌّ وثانيهما تركيٌّ، وبينهما زمن وأجيال، فالجرجاني من جيل القرن الخامس الهجري، والبركوي من جيل القرن التاسع، فبينهما أربع مائة سنة تقريبًا.

رابعًا: التعريف بمُصَنَّفَي الإمامين (عوامل الجرجاني، وعوامل البركوي).

إن عوامل الإمامين الجرجاني والبركوي، لقيا إقبال طلاب العربية، وهذا مِمَّا أكسبهما شهرة ومعرفة غنية عن التعريف، ولا بُدَّ في هذا البحث من تقديم تعريف بهما:

عوامل الجرجاني

1- التسمية: يعرف كتاب عوامل الجرجاني بـ(العوامل المائة)؛ لأنَّ المؤلف عدَّ فيه العوامل النحوية مائة عامل.

2- الموضوعات: اقتصر الجرجاني في كتابه العوامل بأن تناول فيه العوامل النحوية، ولم يذكر فيه غيرَها من المعمولات والعمل صراحةً.

3- التقسيم: قسَّم الإمام الجرجاني عوامله كما عند النحاة، على قسمين:

القسم الأول: عوامل لفظية(30)، (98 عاملًا).

القسم الثاني: عوامل معنوية(31)، (عاملان).

ثمَّ قسَّمَ العوامل اللفظية على قسمين:

أ عوامل سماعيَّة(32)، (91 عاملًا).

ب عوامل قياسية، (7 عوامل).

وقسَّمَ العوامل السماعية ثلاثة عشر نوعا:

- حروف الجر (17 حرفًا)، وهي حروف الجرّ المشهورة عند النحاة، وأسماه: (النوع الأول: حروف تنصب الاسم فقط، وهي سبعة عشر حرفًا).

- إنَّ وأخواتها (6 أحرف) وأسماه: (النوع الثاني حروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف).

- ما ولا المشبهتان بليس (حرفان)، وأسماه: (النوع الثالث: حرفان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر، وهما: ما، ولا، المشبهتان بـ: ليس).

- واو المعية، وإلا الاستثنائية، وأحرف النداء، (المجموع 7 أحرف)، أسماه: النوع الرابع: حروف تنصب الاسم فقط، وهي: سبعة أحرف).

- نواصب الفعل المضارع، (4 أحرف)، وأسماه: (النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف).

- جوازم الفعل المضارع، (5 جوازم)، وأسماه: (النوع السادس: حروف تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف).

- الجوازم التي تجزم فعلين، (9 أسماء)، أسماه: (النوع السابع: أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) وهي تسعة أسماء).

- الأعداد المركبة والمعطوفة، وكنايات العدد، (4 أسماء)، أسماه: (النوع الثامن: أسماء تنصب أسماء نكرات على التمييز، وهي أربعة أسماء).

- أسماء الأفعال، (9 أسماء)، أسماه: (النوع التاسع: كلمات تسمى: أسماء الأفعال، بعضها تنصب وبعضها ترفع، وهي تسع كلمات).

- كان وأخواتها، (13 فعلًا) أسماه: (النوع العاشر: الأفعال الناقصة، ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلًا).

- أفعال المقاربة، (4 أفعال)، أسماه: (النوع الحادي عشر: أفعال تسمى أفعال المقاربة، ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي أربعة أفعال).

- أفعال المدح والذم، (4 أفعال)، أسماه: (النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذم، ترفع اسم الجنس المعرف بالألف واللام، وهي أربعة أفعال).

- أفعال الشكِّ واليقين، (7 أفعال).

العوامل القياسية على سبعة عوامل، وهي: الفعل على الإطلاق، واستثنى منه نواسخ المبتدأ والخبر وأفعال المدح والذم، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، الاسم المضاف، وأسماه: (كل اسم أضيف إلى اسم آخر)، الاسم المبهم التام، وأسماه: (كل اسم استغنى عن الإضافة).

والعوامل المعنوية، (اثنان)، وأسماه: (والمعنوية منه عددان: العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفعل المضارع).

الثاني: عوامل البركوي

بوَّب كتابه العوامل ثلاثة أبواب: باب في العوامل، وباب في المعمولات، وباب في العمل، وقسَّم باب العوامل النحوية، على نحوٍ من تقسيم الجرجاني عمومًا، إلا ما كان من اختلاف في التفصيل، أو الأجزاء، وعدَّ العوامل النحوية فيه 60 عاملًا.

فقسَّم العامل على قسمين أيضًا:

1- عامل لفظي، (58 عاملًا).

2- عامل معنوي، (عاملان).

وقسَّمَ اللفظي على:

أ سماعي، (49 عاملًا).

ب قياسي، (9 عوامل).

وقسَّمَ السماعي على خمسة أنواع:

- حروف الجر، (20 حرفًا)، وأسماه: (النوع الأول: حروف تجر اسمًا واحدًا فقط، تسمى: حرف الجر وحروف الإضافة، وهي عشرون).

- إنَّ وأخواتها وزاد عليها حرفين، وأسماه: (النوع الثاني: حروف تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ثمان).

- (ما) و(لا) المشبهتان بـ: ليس، وأسماه: (النوع الثالث: حرفان ينصبان الاسم ويرفعان الخبر).

- نواصب الفعل المضارع، (4 أحرف)، أسماه: (النوع الرابع حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف).

- جوازم الفعل المضارع، (15 جازمًا)، أسماه: (النوع الخامس: كلمات تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة عشر).

والقياسية على تسعة عوامل: الفعل، وأراد به كل فعل، وأسماه: (الفعل مطلقا)، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، الاسم المضاف، والاسم المبهم التام، وأراد به الأسماء المبهمة التي تَنصِبُ اسمًا على التمييز، ومثَّل له: التراويح عشرون ركعةً، ومعنى الفعل، وأراد به اسم الفعل، وما يُقدر من الظرف المستقر.

ثم عدَّ العامل المعنوي، قال: (والمعنوي اثنان): رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفعل المضارع.

فهذه ستون عاملًا على ما عدَّها البركوي - رحمه الله تعالى -.

إنَّ عوامل الجرجاني والبركوي على الرغم من أنَّهما من أفضل ما أُلِّف في العوامل النَّحوية، وهما أكثر كتابين لقيا إقبالًا؛ لما فيهما من الرعاية والعناية في التأليف من مؤلِّفيهما، ومع هذا فقد وقع بينهما اختلاف، فقد اختلفا في العوامل، فكلٌّ منهما ذكر عوامل لم يذكرها الآخر، وفي السَّماع والقياس، حيث عدَّ أحدهما عوامل سماعية، وعدَّها الآخر قياسية.

وفي هذا البحث نتناول أربع مسائل من المختلف فيها بين الجرجاني والبركوي في كتابيهما العوامل؛ لتكون أُنموذجًا في بيان أسلوب ومنهج كل واحد منهما، مقسَّمة على مبحثين: المبحث الأول، نتناول فيه من المختَلَف فيه بينهما من حيثُ العملُ. والمبحث الثاني نتناول فيه من العوامل المختلف فيها بينهما من حيثُ السَّماعُ والقياسُ.

المبحث الأول: في المُختلف فيه بين الجرجاني والبركوي من حيث العمل. نتناول فيه مسألتين: (لولا) هل هي حرف جر؟ و(إذاما) هل هي جازمة؟

المسألة الأولى: من الحروف المُختَلَف في كونها تعمل الجرَّ (لَوْلَا)

ذَكرَ البِركويُّ الحرفَ (لولا) مع حروف الجرِّ، زيادةً على الحروف التي ذكرها الجرجاني، ومثَّلَ له بقوله: (ولولا، نحو: لولاكِ يا رحمةَ اللهِ لَهَلَكَ النَّاسُ)[33]، على حينِ لم يذْكرْهُ الجُرجانِيُّ في حروف الجر، وقد يرجع هذا إلى أَنَّ من الحروف ما هو مشهور، ومُجمعٌ عليه أنَّه حرفُ جرٍّ، ومنها ما ليس كذلك، و(لولا) فيها خلاف بين النحاة في أن تكون عاملةً الجرَّ، ولا شكَّ أنَّ هذا هو السببُ وراءَ عدمِ ذكرِ الجُرجانِيِّ له، والذين يَعُدُّونه حرفَ جرٍّ، ليس على الإطلاق أنَّه يعمل الجرَّ، وإنَّما عندهم لولا تكون حرف جرٍّ: (إذا وليها ضمير متصل؛ نحو: لولاي ولولاك ولولاه، فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه)[34] (ت180هـ) - رحمه الله - ومن تابعه من النحاة، ونقل الإمامُ السيوطيُّ (ت911هـ) - رحمه الله - : بأنَّ هذا قولَ سيبويه وَالْجُمْهُورِ[35]، ومن الواضح أنَّ البِركويَّ قد تابعهم على هذا القول، في عدِّ لولا[36] حرف جرٍّ.

ولا تكون (لولا) جارَّةً عند من نسب إليها عمل الجرِّ، إلَّا إذا تحقق فيها أمران: أحدهما تحققه في الحرف لولا نفسه، والآخر في مدخولها، فالأول: دلالتُها على امتناع الشيء لوجود غيره[37]، والثاني: أن يليها ضمير متصل[38]، فبهذا تكون جارَّةً، ويكونُ الضَّميرُ المُتَّصلُ في محلِّ جَرٍّ بها[39]، والرأي الذي خالف الجمهور قال: بأنَّ الضمائر المتصلة بـ(لولا)

تكون في موضع رفع بالابتداء، بأنَّ ضميرَ الجرّ وُضع موضع ضمير الرفع، فلم تعمل (لولا) فيها شيئا، كما لا تعمل في الظاهر، نحو: لولا زيدٌ لأتيتك، (وهذا رأيُ الأخفشِ والفرَّاءِ، خلافًا لما ذهب إليه سيبويه والخليلُ ويونسُ)[40].

وأنكر المبرد صحة ورود نحو: لولاك، ولولاه، ولولاي، في التركيب أصلًا، على أنَّه لم يرد من لسان العرب، وهذا القول مردود من قِبَلِ النحاة[41] ومحجوج بما سُمِعَ عن العرب في شعرهم[42].

والبركوي تابع رأي جمهور النحاة فعدَّ (لولا) من حروف الجرّ، ولم يذكره الجرجاني؛ لأنَّهُ لم يذكر من الحروف العاملة الجرَّ إلا المشهورة المتفق عليها عند النحاة، ولولا من الحروف التي جرى في عملها خلاف بين النحاة، كما قدَّمنا.

وَما ذهب إليه الجرجاني أدعى إلى التأمل والملاحظة، من جهة أنَّ الحرفَ لولا، لم يُلحظ له أثرُ عملٍ على مدخوله، وما دار للنحاة من حديث حوله هو أمر اعتباري، لأجل تقدير محلِّ إعراب الضمائر التي بعده، إذ لا بدَّ من تصنيف هذه الضمائر وبيان محلها من الإعراب، فالخلاف جارٍ في لولا، أهي عاملةٌ أم غيرُ عاملةٍ؟ فإذا لم يُلحظْ لها أثرُ عملٍ فكيف تُعدُّ عاملةً؟ لهذا لم يذكرها الجرجاني على أنها عاملة.

ويُنصَفُ الكلامُ إذا راعينا ورجعنا إلى نوعِ المُصَنَّفِ، إذ هو في العوامل النحوية، و(لولا) في هذه الحالِ لمْ يظهرْ لها عملٌ، وحتمًا أنَّها لا يظهر لها عملٌ في هذه الحالة؛ لأنها داخلة على ضمير، والضمائر مبنية فلا يظهر عليها عمل، ولكنها تُقَدَّرُ في محل كذا، وهي تدخل على الاسم الظاهر، والضمير المنفصل، والضمير المتصل، وشائع الاستعمال دخولها على الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولا تعمل فيهما[43]، وفي المتصل أعملها البعض، فهنا كان الإشكال، إذ أنَّها لم يظهر عَمَلُهَا، وما دام لم يظهر عملها فيعني أنَّه غيرُ مُتَحَقَّقٍ، وهي غير عاملة في الأصل مع الاسم الظاهر والضمير المنفصل، أيُعقَلُ أن تكون عاملة في حالة فرعية دون الأصل؟ فهي وإن كان مبحثها وحديث النحاة حولَها أمرًا ضروريًّا لتصنيف مدخولها من الضمائر ومحلها من الإعراب، إلا أنَّ هذا لم يتوقف على فهم معنى، فـ(لولا) ليس لها متعلق إن اعتُبرت حرفَ جرٍّ، فهي إذن لم يظهر لها أثر عمل وليس لها مُتَعَلَّقٌ في حالِ إذا وليها ضمير، وهي في الأصل غير عاملة فيما شاع سياقها في التركيب، فالشائع في استعمال لولا، كما مرَّ أن يكون مدخولها اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلًا، وهذا ما جاء في القرآن، قال تعالى: {وَلَولَا فَضْلُ اللهِ عَلَيكُم لَاتَّبَعتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلَا}[44]، وقوله تعالى: {لَولَا أَنتُم لَكُنَّا مُؤمِنِينَ}[45] فتكون حرف ابتداء غير عامل وما بعدها مبتدأ خبره مقدر، وثبت أنَّها في شيوع استعمالها مع الاسم الظاهر والضمير المنفصل غير عاملة قطعًا، فما الذي ملَّكَهَا العمل مع الضمير المتصل؟ وكيف القطع بعملها فيه وهو لا يظهر عليه أثر عمل؟ والأحكام تُبنى على التحقق لا على الاحتمال، ولهذا يُلاحظ أنَّ الجرجاني لم يدرجها في عوامله، ولعلَّ هذا هو الأسلم، وهو الراجح بأنَّ لولا غيرُ عاملة؛ لعدم وجود عملٍ لها في الاسم الظاهر، كما اتضح من الرجوع إلى الشواهد القرآنية، ما يجعل العمل لها في الضمير أمرًا مشكوكًا فيه ومستبعدًا.

ثبت في ضوء الشواهد القرآنية، أنَّ (لولا) تدخل على الاسم الظاهر والضمير المنفصل، وهذا هو شيوع استعمالها في أعلى كلام وأفصحه، وكما قال عنها النحاة، وأنَّها لم تُستعملْ في هذه المواطن جارَّةً، ولو كانت جارَّةً لكان عملها في الظاهر أولى من عملها في المضمر، فبضوء هذه الشواهد القرآنية، أمكن نفي كون (لولا) تستعمل جارَّةً.

المسألة الثانية: الاختلاف في عمل (إذاما) الجزمَ

ممَّا خالف فيه البركوي الجرجاني في أدوات الجزم، أنه أضاف أداةً على ما في عوامل الجرجاني، فصارت عدد الكلمات الجازمة عنده خمسة عشر، وعند الجرجاني مجموع عددها، حروفها وأسمائها أربعة عشر، حيث زاد البركوي (إذاما).

وهذا خلاف يدعونا إلى بيانِ منشئه بينهما، ومعرفةِ مَن عدَّها من النحاة في الجوازم ومن تجاوزها، ليتبين أصلُ ما ذهب إليه كل واحد منهما، وبما أنَّ الخلاف حاصل من المتأخر في إثبات (إذاما) على أنَّها أداة عاملة الجزم، فلا بدَّ من تتبع مأخذه لها ممن سلف من النحاة.

إنَّ البركويَّ لم يكن بِدْعًا من النحاة في ذكرها بأنَّها جازمة، فقد ذكرها ابن يعيش في شرح المفصل، وعدَّها من أدوات الجزم للفعل المضارع[46]، وكذلك ابن الأثير الجزري[47] (ت606هـ) في كتابه البديع في علم العربية[48].

وإذا أردنا الوقوف على النقطة التي نشأ منها الخلاف، فإنَّ القضية لا تخلو قدرًا من التعلق بـ(ما) الزائدة[49] التي تدخل على أدوات الشرط، فمنها ما يكون دخولها واجب عليها؛ لتكون عاملةً الجزمَ، وذلك في اثنتين هما: (إذما، وحيثما)؛ لأنهما إذا تجردتا عن (ما) أضيفتا إلى ما بعدهما، وحالة الإضافة هذه تجعلها مختصة بالأسماء، فلزم تركيبهما مع (ما) إذا أريد استعمالهما للشرط وجوابه؛ لتختص بالفعل وتعمل الجزم في المضارع، كما قاله في شرح التسهيل: (فلما قُصِدَ جَعلُ هاتين الكلمتين جازمتين، رُكِّبتا مع (ما) لِتَكُفَّهُمَا عن الإضافة وتُهيِّئَهُمَا لما لم يكن لهما من معنى وعمل، فصارت (ما) ملازمة لهما ما دامت المجازاة مقصودة بهما)[50] فتكون (ما) مع هاتين الأداتين زيادتها واجبة، ومع بعض آخر تكون زيادتها جائزة فجوازها مع: أن، وأي، وأين، وأيان، ومتى، ومهما، وكيف[51]، وتزاد في حالة الجواز؛ لتفيد الزيادة في الإبهام، كما قال الدكتور فاضل السامرائي: (والخلاصة أنَّ (ما) تدخل على أدوات الشرط، فتبهم ما ليس مبهما وتزيد إبهاما ما كان مبهما)[52].

وكما أنَّ إذما مركبة من (إذْ)، و(ما)، فكذلك إذاما تكون مركبة من (إذا)، و(ما)، وتبين كيف عملَت (إذْما) أداةَ شرطٍ، إنَّما كان ذلك لحصول هذه النقلة حين تركبت معها ما، فكان هذا التركيب واجبًا بحقِّها إذا أريدت شرطية، لكن ما الذي حمل البركوي أن يجعل إذاما عاملة بعد تركبها، إذا كانت (إذا) قبل تركبها ليس لها عمل في نثر الكلام، إلا في نادر الشعر[53]، والمشهور أنَّها لا تُعدُّ عاملةً إلا في الضرورة الشعرية[54]، ولم يكن لها ما كان لِـ(إذْ) قبل تركيبها مع ما، فلا قياس بينهما.

وفارقت إذا أدوات الشرط في العمل من جهة المعنى، فقد عملت الأدوات؛ لما فيها من معنى (إنْ)، لأنَّها توافقها في الشرط، والاستقبال، والإبهام، وأمَّا (إذا) فهي وإن كانت للشرط وللاستقبال، لكنها لم تعمل كأدوات الشرط؛ وذلك لِمخالفتها إنْ في الدلالة والاستعمال، من جهة أنها تختص بالمعلوم، وإن تختص بالإبهام مع الشرط والاستقبال، فيكون استعمال إذا، فيما هو معلوم حصوله يقينًا أو رجحانًا، نحو: آتيك إذا طلعت الشمس، وأدوات الشرط تكون كـ(إنْ) من حيث دلالتها فإنها دالَّةٌ على الإبهام، فتكون للمحتمل والمشكوك والمستحيل، فيتعلق جزاء الشرط وجوابه على افتراض حصول فعله، ودلالة إذا على خلافها، ومثَّلوا لها بقولهم: آتيك إذا احمر البُسرُ، فإن حصوله معلوم متعيَّنٌ وقوعُه، ولا يقال: آتيك إن احمر البُسرُ[55].

ومع هذا فإنَّ البركوي لم يجعلها شرطية عاملة إلا وله في ذلك مذهب، وقد نقل الرَّضيُّ (ت686هـ) في ذلك قولًا: (ومنهم من قال: يجازى بإذاما، فيجزم الشرط والجزاء)[56]، وأنشد للفرزدق: (فَقامَ أَبو لَيلى إِلَيهِ اِبنُ ظالِمٍ ** وَكانَ إِذاما يَسلُلِ السَيفَ يَضرِبِ)[57].

ثمَّ عقَّب الرَّضيُّ على هذا القول قائلًا: (والرواية: متى ما)[58]، ذكر الرَّضيُّ بأنَّ الرواية المعوَّل عليها هي: (متى ما) وليس إذاما، وعلى تقدير أنَّ الرواية ثابتة بـ(إذاما) فإنَّها جاءت في الشعر وليس في نثر الكلام، وقد قالوا في الأصل: بأنَّ إذا تجزم في الشعر خاصة، كما مرَّ بنا، فلا يمنع أن تكون إذاما مثلها يُجزم بها في الشعر خاصَّةً أيضًا؛ لأنها هي نفسها (إذا) وتركبت معها ما.

ومما يحمل عليه ما ذهب إليه البركوي - رحمه الله - في عدِّ إذاما من أدوات الجزم قول النحاة بأنها قد تأتي على معنى متى فتجزم، قال في التسهيل: (قد يُجزم بإذا الاستقبالية حملا على متى، وتهمل متى حملا على إذا)[59]، وجاء في شرح المفصل قوله: (وجعلوا إذما، وإذاما، بمنزلةِ متى، فقالوا: إذما تأتِني آتِك، وإذاما تُحسِنْ إليّ أشكرْك)[60].

ممَّا هو مُتعارفٌ أنَّ استعمالات لغتنا العربية تناوب الأدوات، فإنها قد يحل بعضها محل بعض، ومورد هذا الباب في العربية وافر، فمن هذا القبيل يكون حمل إذا أو إذاما على متى، وظاهرة التناوب في العربية، هي أوسع من أن تختص

بموضوع واحد، فلم تُلحظ في هذه الأدوات فحسب، بل أبواب أخرى، ولا سيَّما الحروف، فإنَّ حروف المعاني تتعاور، يأتي بعضها في محل بعض، ويستعمل بعضها بمعنى بعض، وكذلك فيما بين الأفعال، وقالوا: بأنَّ هذا الاستعمال عند العرب يجري بابه اتساعًا بين الكلمات التي تقاربت في المعنى[61].

هذا التناوب وإن كان مورده حاصلًا في أبوابه، إلا أنَّه يأتي لأغراضٍ مقصودها المعنى، لا يعني أن تُجعل عاملة عملها، ومن النحاة من جعل هذه الحالة هي لما ورد إعمالٌ لها في الشعر، قال في شرح الكافية: (وشاع في الشعر جزم بـإذا حملًا على متى)[62]، وهذا يعني أنَّهم مع القول في أنَّ إعمالها في الشعر ضرورة، كأنهم بعد ذلك ذهبوا يلتمسون لهذه الضرورة مُسوّغًا يبيح إعمال هذه الضرورة، فكان إعمالها في الشعر حملا على متى، فيكون حملها على متى في الشعر ولا يتعدى إلى النثر.

ومِمَّا يدلُّ على أنَّها ليست عاملةً، وما الزائدة تأتي بعدها؛ لأجل توكيدٍ في المعنى[63]، وتبقى على حالها غير عاملة، فلا يُصَيّرُها عاملةً دخول ما، قال الرضي: (وإذا جاءت ما، بعد إذا، فهي باقية على ما كانت عليه، لا تصير بها جازمة متعينة للشرط، بخلاف إذْ، فإنها تصير جازمة بـ(ما)، كما يجيئ في الجوازم)[64]، ويصرح المرادي[65] (ت749هـ)، بأنَّ المشهور أنَّها ليست عاملة في الاختيار، ويقطع دابر القول بقوله: (أما إذَا فالمشهور أنه لا يُجزَمُ بها إلَّا في الشعر، لا في قليل من الكلام، ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما، خلافًا لزاعم ذلك)[66].

والذي يصادق هذا المذهب ويجعله كالكتاب المرقوم، بأنَّ (إذا) مجردة من (ما) أو مركبة معها لتكون (إذاما) غير عاملة، أنَّها لم تأتِ في القرآن الكريم[67] عاملة، وحسب إحصائية ذكرها الدكتور فاضل السامرائي، أنَّ (إذا) جاءت في القرآن الكريم -- شرطية وظرفية - (362) اثنين وستين وثلاثمائة موضعًا[68]، و(إذا ما)، قدم فيها محمد عضيمة دراسة وذكر أنها جاءت في إحدى عشرة آية من القرآن الكريم[69]، والحق أنها جاءت في ثنتي عشرة موضعًا، في الآيات الكريمة، في قوله تعالى: **{وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا}**[70]، وقوله تعالى: **{لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوا وَّآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ}**[71]، وقوله تعالى: **{لَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ}**[72]، وقوله تعالى: **{وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا}**[73]، وقوله تعالى: **{وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا}**[74]، وقوله تعالى: **{أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ}**[75]، وقوله تعالى: **{وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا}**[76]، وقوله تعالى: **{وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ}**[77]، وقوله تعالى: **{حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}**[78]، وقوله تعالى: **{وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ}**[79]، وقوله تعالى: **{فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ}**[80]، وقوله تعالى: **{وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ}**[81].

وقال عضيمة: (ونرى أن المضارع وقع بعد (إذا ما) في آية واحدة: **{وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ}** وجاء مرفوعًا(في شرح الكافية للرضي: وإذا جاءت (ما) بعد (إذا) فهي باقية على ما كانت عليه، ولا تصير بها جازمة)[82]. فقد جاءت (إذاما) في القرآن الكريم في اثني عشر موضعًا، ولم تأتِ في موضعٍ واحدٍ عاملةً؛ لذا يترجح ما ذهب إليه الجرجاني في عدم ذكر (إذاما) في أدوات الجزم عاملة.

المبحث الثاني: في المُختلف فيه بين الجرجاني والبركوي من حيث السماع والقياس. نتناول فيه مسألتين: الأعداد المركبة، والأفعال الناقصة.

قبل الشروع في مسألتي المبحث الثاني، يحسن أن نتقدم بين يديه تقدمة موجزة للتعريف بالسماع والقياس.

أولًا: معنى السَّماع

السماع في اللغة: هو المسموع من صوت وكلام، وهو من سَمِعَ يَسْمَعُ سَمَاعًا، ويُطلق على مَا سُمِعَ فَشَاعَ وتُكُلِّمَ بِه[83].

وفي الاصطلاح: (هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدِّ القِلَّة إلى حدِّ الكثرة)(84)

فالتعريف اشتمل في حدوده على شروط، تجعل المنقول أو المسموع من كلام العرب بالغًا درجةً يصل بها إلى حدِّ الوثوق.

وهذه الشروط ثلاثة: أحدها: يتعلق بجنس الكلام ونوعه، بأن يكون عربيًا فصيحًا، وثانيها: ما يتعلق بنقله من حيثُ: الصحةُ، والنظر إلى أحوال ناقليه، وصلاحية النقل، والثالث: يتعلق في كمية النقل بأن يبلغ حد الكثرة، إذًا فالسماع أو النقل، مُراعًى فيه أهمُّ معايير الجودة للوثوق به، وهما: النوع، والكمية.

وقد أعطى الإمام السيوطي معنى شاملًا للسَّماع وخصَّه في صدارة الأبواب في كتابه الاقتراح حيث قال: (الباب الأول، السَّماع، وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته, فشمل كلام الله تعالى, وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب, قبل بعثته, وفي زمنه, وبعده, إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين, نظمًا ونثرًا, عن مسلم أو كافر)[85]. فبهذا يتجلى معنى السَّماع، في الكلمة الجامعة التي أطلقها الإمام السيوطي، أنَّه: (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته) أي سواء كان نثرًا، أو شعرًا، فمن قبيل الأول: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وما ورد عن العرب من خطب ورسائل وغيرها من الكلام.

ثانيًا: معنى القياس

القياس في اللغة: هو تقدير الشيء على مثال سابق[86].

وفي الاصطلاح: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[87].

وهذا التعريف كما نقله الإمام السيوطي عن ابن الأنباري، ثم قال عن القياس: (وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبع، ولهذا قيل[88] في حدِّه: إنَّه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب)[89].

وجاء عن ابن الأنباري تعريفات للقياس نقلها عن العلماء قال: (هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة)[90].

وقولهم: (إنما النحو قياس يُتَّبَع)[91]، يُبرز أهمية القياس في النحو، فهو غير قابل لتطرق الإنكار إليه، وأورد السيوطي عن ابن الأنباري كلامًا يُجَلِّي معنى القياس: (وقال ابن الأنباري في (أصوله): اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كلَّه قياسٌ، ولهذا قيل في حدِّهِ: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: كتب زيد فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة نحو عمرو وبشر وأزدشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، الرافعة والناصبة والجارة والجازمة؛ فإنه يجوز إدخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر وذلك بالنقل متعذر، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فوجب أن يوضعَ وضعًا قياسيًّا عقليًّا لا نقليًّا، بخلاف اللغة، فإنها وضعت وضعًا نقليًّا لا عقليًّا، فلا

يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل، ألا ترى أن القارورة سُمِّيَتْ بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يُسمَّى كلُّ مُستَقَرٍّ فيه قارورةٌ، وكذلك سُمِّيَتِ الدارُ دارًا لاستدارتها ولا يُسمى كلُّ مستديرٍ دارًا)[92].

ولهذا القياس أركان ذكرها الإمام السيوطي قال: (للقياس أربعة أركان: أصلٌ وهو المقيسُ عليه، وفرعٌ وهو المقيسُ، وحكمٌ، وعلَّةٌ جامعةٌ. قال ابن الأنباري: وذلك مثل أن تُرَكِّبَ قياسًا في الدَّلالة على رفعِ ما لم يُسَمَّ فاعله، فتقول: اسمٌ أُسنِدَ الفعلُ إليه مُقدَّمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا، قياسًا على الأصل، فالأصلُ هو الفاعلُ، والفرعُ هو ما لم يُسمَّ فاعلُه، والحكم هو الرفع، والعِلَّةُ الجامعةُ هي الإسنادُ، والأصلُ في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد)[93].

هذا فيما يخص مفهوم ومعنى السماع والقياس، وهو سهل التناول، ولكن الصعوبة في فرض وتطبيق هذا الحكم على العوامل؛ ولذا يقع اختلاف بين أئمة في النحو في نسبة عوامل إلى السماع أو القياس.

المسألة الأولى: الأعداد المركبة والمعطوفة بين السماع والقياس

ذكرها الجُرجانِيُّ في قسم العوامل السَّماعيَّةِ، وعدَّها في أوَّل نوع من الأسماء الأربعة، التي عملها تنصب اسمًا على التمييز، بقوله: (الأوَّل عشرة إذا رُكِّبت مع أحد أو اثنين إلى تسعة، نحو: عندي أحدَ عشرَ رجلًا)[94]، هكذا في النسخة التي اعتمدناها في كتاب: (المجموعة البهية على العوامل الجرجانية والبركوية)، وكذلك من واحد إلى تسعة مع الأعداد المعطوفة من عشرين إلى تسعين، كما في شرح الملا جامي على عوامل الجرجاني: (أسماء تنصب الأسماء النكرات على التمييز، وهي أربعة أسماء: الأول لفظ عشر، أو عشرون، أو ثلاثون، أو أربعون، أو خمسون، أو ستون، أو سبعون، أو ثمانون، أو تسعون، إذا رُكِّب مع أحد، أو اثنين، أو ثلاث، أو أربع، أو خمس، أو ست، أو سبع، أو ثمانٍ، أو تسع...)[95]، ففي هذا تنصيص على كل هذه الأعداد التي تعمل هذا العمل.

والبركوي لم يذكر هذه الأسماء في عوامله بأنها من العوامل السماعية، وكذلك لم ينص عليها في القياسية، وإنما ذكر في القياسية الاسم المبهم التام، في قوله: (والثامن: الاسم المبهم التام، فهو يعمل النصب؛ نحو: التراويح عشرون ركعةً)[96]، فقد ذكر هذا في السَّماعيِّ، ولم يذكر هذه الأسماء الأربعة في عوامله، لا كونها سماعية، ولا كونها قياسية، وعدم ذكره لها، إما إنَّها تكون عنده داخلةً ضمنًا في هذه الأسماء التي مثَّل لها بالعدد: (التراويح عشرون ركعةً) فإن كان هذا فإنَّها تكون قياسية عنده، وإما إنه لم يذكرها في عوامله أصلًا، ففي الحالين هي من قبيل المختلف فيه بينهما.

وللعدد أحكامه في النحو، ومما جاء في التسهيل في باب العدد: (مفسر ما بين عشرة ومائة، واحدٌ منصوب على التمييز، ويضاف غيره الى مفسره مجموعًا مع ما بين اثنين وأحدَ عشرَ، ما لم يكن مائة فيفرد غالبًا، ومفردًا مع مائة فصاعدًا، وقد يجمع معها وقد يفرد تمييزًا، وربما قيل: عشرو درهمٍ، وأربعو ثوبِهِ، وخمسةٌ أثوابًا، ونحو ذلك، ولا يفسر واحد واثنان، وَثِنتَا حَنظَلٍ ضرورة)[97].

وهذه الأحكام تتناول النوع الذي ذكره الجرجاني من الأعداد المركبة والمعطوفة[98]، كما قال ابن مالك في شرح التسهيل: (فيتناول هذا القول: أَحَدَ عَشَرَ وإحدى عشرةَ وتسعةً وتسعين وتسعًا وتسعين وما بينهما، كقوله تعالى: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا}[99] وكقوله صلى الله عليه وسلم: (إنَّ لِلهِ تِسْعَةً وَتِسعِينَ اسْمًا)[100])[101].

فالبركوي لم يتطرق لهذه الأسماء الأربعة، والتي منها الأعداد المركبة والمعطوفة، وإنَّما ذكر الاسم المبهم، وهو ما يحتاج إلى تمييز يبين ذلك الانبهام، حيث أطلق عليه: (الاسم المبهم التام)، وهو نفسه الذي ذكره الجرجاني في القياسي، حيث أطلق عليه: (وكل اسم استغنى عن الإضافة) وهو من قبيل المُتَّفق فيه بينهما هناك، كما سبق معنا.

فالجرجانيَّ أفرد من العدد ما يكون عاملًا سماعيًّا، وهي الأعداد المركبة والأعداد المعطوفة ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر، وما بين واحد وعشرين إلى تسع وتسعين، وهذه الأعداد هي من العوامل الأسماء، تعمل في أسماء نكرات، تعمل فيها النصب على التمييز، وهي من العوامل اللفظية السماعية[102].

وأما عن سبب كونهم عدُّوا هذه الأسماء من السماعية، يجيب عن هذا التساؤل الشيخ خالد الأزهري (ت905هـ)، في شرحه على العوامل بقوله: (فإن قيل: لما عدُّوا الأعداد المركبة من السماعية؟ قيل إنَّ الأسماءَ المُركَّبةَ، التي تنصب ما بعدها على التمييز، تنحصر في هذه الأسماء، أعني: من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، وإذا كانت منحصرة في عدد معلوم غير متجاوز إلى غيرها، فالحريُّ بها أن تُعدَّ من السماعية)[103].

فهذا تعليل يبين سبب عدِّ هذه الأسماء من الأعداد المركبة في عِداد العوامل السَّماعيَّةً، ومِثْلُها المعطوفة أيضًا؛ كونها منحصرة العدد، ومما يقطع بأنَّ هذه الأعداد ناصبةً، ورد السماعِ بها في أفصح الكلام وأعلاه، في قوله تعالى: **{إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا}**[104]، وقوله تعالى: {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا}[105]، وقوله تعالى: **{وَبَعَثْنَا مِنْهُم اثْنَي عَشَرَ نَقِيبًا}**[106]، وقوله تعالى: **{إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً}**[107]، وقوله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ لِلهِ تِسْعَةً وَتِسعِينَ اسْمًا)[108]، ولا شكَّ أنَّ ما بين هذه الأعداد، من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، مركبة كانت أو معطوفة، فهي أعداد منحصرة، ولمَّا كانت كذلك فكما قال الشيخ خالد الأزهري: (وإذا كانت منحصرة في عدد معلوم غير متجاوز إلى غيرها فالحريُّ بها أن تُعدَّ من السماعية).

وقد رأينا أنَّ الأحرى بهذه الأسماء، أن تُعَدَّ من السماعية؛ لكونها منحصرة في عدد معلوم القدر محدودًا، وهذا هو الذي نرجحه في ضوء الاستشهاد في الآيات الكريمة، في إثبات عملها مُميّزةً، وأنَّها محصورة العدد.

المسألة الثانية: الأفعال الناقصة.

هذه الأفعالُ هي من المختلف فيها من العوامل الأفعال بين الجُرجانيّ والبركويّ، فالجُرجانيَّ ذهب إلى أنَّ من الأفعالِ سماعيَّةً، منها الأفعالَ الناقصةَ، وأما البركويُّ فعدَّ جميع الأفعال قياسية، وهذه من جملتها.

وهذا الخلاف لا شكَّ أنَّه ناتج عن مذاهبَ وأقوالِ للنُّحاة، يكون حاملًا وباعثًا لكلٍّ منهما على ما ذهب إليه، ولا بُدَّ لنا من الوقوف على سبب ذلك الخلاف الذي جعل كلًّا منهما يسلك فيه طريقًا مغاييرًا للآخر، وَمَنْ منهما كان أوفق فيما ذهب إليه.

وإذا ما أردنا أن نقف على السبب الذي حمل كلًّا منها على ما ذهب إليه، فسبيلنا الأوحد هو الدخول إلى إرث النحاة؛ لمعرفة ما قرروه وذهبوا إليه بشأن هذه الأفعال.

إنَّ سبب ما جعل هذه الأفعال مختلفًا فيه بين المؤلفين، مِن عدِّ أحدهما لها سماعيَّة والآخر قياسية، وهو أنَّ البركوي ذهب إلى حكم يخالف فيه سابقه الجرجاني، إذ عدَّها قياسية، وذلك راجع إلى عدد هذه الأفعال، فمن النحاة من يرى أنها منحصرة في عدد لا تتجاوزه، ومنهم من يرى أنها غير منحصرة في عدد.

ولذا نجد هذه الأفعال الناقصة من النحاة من ذكرها في عدد، ومنهم من لم يذكرها في عدد، فإنَّ لهم طريقتين في عرضها في الدرس النحوي، منهم من أحصى أفرادها، ومنهم من لم يحصها، فالأُولى يمكن تسميتها بطريقة المتقدمين، والثانية متمثلة بطريقة المتأخرين.

الطريقة الأولى: طريقة المتقدمين

وهذه الطريقة متمثِّلة بإجمالِ قاعدةٍ أو ضابطٍ كلِّيٍّ، يضم أفراد كلّ ما صدق عليه، فمن النُّحاة من ذكروا منها نماذجَ وجعلوها شاهدة على أمثالها تحت قانون كلِّيٍّ، وهذه الطريقة ترجع إلى سيبويه، كما قال أبو حيَّان الأندلسي: (وأما س[109] فإنه ذكر منها ألفاظًا[110]، ثم قال: وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى بمرفوعه عن الخبر، فأعطى قانونًا كُلِّيًّا يعرف به ما كان من هذا الباب، وهو كون مرفوعها لا يستغني عن الخبر؛ ولذلك ألحق النحويون بها أفعال المقاربة، وهذه هي طريقة النحاة الذين هم على سنن النحو، وهو عَذْقُ[111] البابِ بقانونٍ كلِّيٍّ يختبر في شخصيات المسائل، فما وافق كان من الباب، وما خالف لم يكن منه)[112].

فمن النحاة من جرى على مذهب سيبويه وتابعه فيما أجمل بعبارته، بعد عدِّه أربعة أفعالٍ من الباب، وضَبْطِها في مَفهومٍ كُلِّيٍّ، ففهموا من ظاهر عبارة سيبويه، أنَّ الأفعالَ الناقصةَ غيرُ منحصرةٍ في عدد، فقالوا بهذا مستندين على طريقة صاحب الكتاب، كما جاء في شرح الرضي: (قوله: كان، وصار، إلى آخرها، لم يذكر سيبويه منها سوى كان، وصار، وما دام، وليس، ثم قال: وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، والظاهر أنها غير محصورة)[113].

ذهب الرضي بقوله هذا على حسب مفهوم عبارة سيبويه، بأنَّ الظاهر منها انَّ الأفعال الناقصة غير محصورة في عدد؛ لأنَّ وضع الضابط يكون لما يطَّرد، وهذا يعني أنَّه يدخل تحته عدد من الأفراد غير منحصر، ولم تكن المسألة عند هذا القول فحسب، بل تجاوز القول فيها إلى إمكان جواز تضمين ما هو من الأفعال التامة معنى الناقصة، قال: (وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة، كما تقول: تتم التسعة بهذا عشرة، أي تصير عشرة تامة، وكمل زيد عالمًا، أي صار عالمًا كاملًا، قال تعالى: **{فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا}**[114]، أي صار مثل بشر، ونحو ذلك)[115].

وتتابعت على هذا أقوال كثير من النحاة، مستندة على وما جاء في كتاب سيبويه، ومنهم من نصَّ على ذلك في استدلاله بعدم حصرها، بالاستناد على ما في الكتاب في هذا الضابط، وقال: (وذلك يدلُّ على أنَّ هذه الأفعالَ غيرُ محصورةٍ لما أعطاه من الضابط)[116]، فعلى ما وضع سيبويه لها ضابطًا كلِّيًا ذهب من ذهب إلى أنها غير محصورة العدد، وهي طريقة عوَّل عليها أكثر النحاة؛ لقول سيبويه الذي أشبه القاعدة الكلِّيَّةَ التي يمكن أن يدخل تحتها من الأفعال كل ما كان بمعنى التي ذُكِرَت في الباب، بأن يكونَ مرفوعها لا يستغني عن الخبر، فهنا إنَّ كلَّ فعلٍ يجوز أن يكون داخلًا في باب كان وأخواتها، إذا جُعلَ الحال لا يُستغنى عنها، كما قال أبو حيان[117]، ومثل لذلك: (قامَ زيدٌ كريمًا؛ لأنَّك هنا لا تُريدُ أنَّه قام في حالِ كرمٍ، فإنَّ الحال منتقلةٌ، فلا تريدها هنا؛ لأنَّها لا تفيد تخصيصًا، فالفعل هنا داخل على المبتدأ والخبر، وقد تكون منتقلةً لكنَّكَ لا تُريد أن تجعلها مستغنًى عنها، نحو: ذهبَ زيدٌ مُتحدِّثًا، فالأفعالُ هنا ناقصةٌ، قال الشاعر: عاش الفتى مجاهدًا في قومه، فإن جعلتها تامَّةً نصبتَ على الحال)[118].

فقد يتبادر من هذا المذهب أنَّ اتجاهه ذاهبٌ إلى أن الأفعال الناقصة سماعية؛ لأنها لا تدخل تحت حصر؛ لما وضعه من قاعدة تُدخِلُ في باب كان الناقصة كلَّ ما كان في معناها، وأنه لا يستغني بمرفوعه عن منصوب، فيدخل كمٌّ من الأفعال غير منحصر تحت هذا القانون الكُلِّيّ، وهذا الذي ذهب إليه البركوي؛ لأنَّ قضية عدِّ هذه العوامل أهي سماعية أم قياسية، تتبع هل إنَّ عوامل الباب منحصرةٌ أم غير منحصرةٌ؟ فإن كانت غير منحصرة كما ذهب بعض النحاة، في فهمهم من عبارة سيبويه، بأن جُعلت تحت ضابط كُلِّيٍّ، على طريقة المتقدمين، فقد يُقال على هذا بأنها تكون قياسية، ومن المتأخرين من اعتمده وسار عليه ومنهم البركوي.

فهذا توجيه ما ذهب إليه البركوي حين عدَّ الأفعال كلها قياسية، بما فيها نواسخ المبتدأ والخبر، وأفعال المدح والذم؛ لأنها غير منحصرة على قولٍ، فتكون مطردة، كما مرَّ بنا كلام النحاة وما بنوه على طريقة المتقدمين من قول سيبويه.

فإن ثبت أنها غير منحصرة فالحريُّ بها أن تُعدَّ قياسية، ولكن لا يمكن التسليم لعدم انحصارها؛ لأن غيرهم من النحاة قد حصروها عددًا، كما يظهر لنا من طريقتهم الآتية.

الطريقة الثانية: طريقة المتأخرين

المتأخرون أحصوا عدد أفعال هذا النوع من الأفعال الناقصة من باب كان وأخواتها، وهي طريقة المتأخرين، فكان عددُها عندهم في تفاوت، منها ما هو متفق عليه، ومنها غير متفق عليه، فمنهم من زاد ومنهم من نقص، والذين عدُّوها قسَّموها، فمنها ما يعمل بلا شرط ومنها ما يعمل بشرط، قال في شرح التسهيل: (ولأفعال هذا الباب انقسامات بنسب مختلفة: فأول انقساماتها إلى ما يعمل بلا شرط، أي: موجبًا وغير موجب، وصلة وغير صلة، وهو الثمانية الأُوَلُ[119]، وإلى ما يعمل بشرط كونه صلة لما الظرفية المصدرية التي يقصد بها وبصلتها التوقيت كقولك: نجاتُك ما دام الله ملجأك، وإلى ما يعمل بشرط كونه منفيًّا أو منهيًّا عنه، وهو أربعة أفعال مشهورة ملحق بها اثنان، فالأربعة: زال، وانفك، وبرح، وفتئ، وقد يقال: فَتأ وأفتأ، والملحقات بهن: ونى ورام، التي مضارعها يَريم. ومعنى الستة إذا نفيت داخلة على الجملة، الإعلام بلزوم مضمون الجملة في المضي أو في الاستقبال نحو: ما زال العلمُ حسنًا، ولن يزال الجهلُ قبيحًا)[120].

هكذا عدَّ ابن مالك هذه الأفعال، وعدُّه لها يعني أنها محصورة في عدد، عنده وعند غيره ممن عدَّها، وصنفها فمنها ما يكون عمله بدون شرط وهي ثمانية أفعال، ومنها ما يكون عاملًا بشرط، فمنها: (مادام) وشرط عمل الفعل (دام) عمل كان، أن يكون صلة لـ(ما) الظرفية المصدرية التي يقصد بها وبصلتها التوقيت كقولك: نجاتُك ما دام الله ملجأك، ومنها ما تكون عاملة بشرط أن يتقدمها نفي أو شبهه من نهي ودعاء، وهي أربعة: زال، وانفك، وبرح، وفتئ، فصار المجموع ثلاثةَ عشرَ فعلًا، وهذه هي أفعال هذا الباب كما أثبتها ابن مالك، وهذا العدد متفق عليه بين النحاة، كما قاله في الهمع: (والمتفق على عدِّه من هَذِه الْأَفْعَال ثَلَاثَة عشرَ)[121].

وعدَّ ابن مالك تبعًا لما جاء عن بعض النحاة، فعلين ملحقين بالأفعال الأربعة التي يكون شرط عملها كونُها منفيةً أو منهيًا عنها، وهما: ونى ورام، حيث قال: (والملحقات بهن: ونى ورام، التي مضارعها يَريم)، قال عنهما بأنهما غريبتان في قوله: (وقيد: وَنى ورام، الملحقتان بهن بمرادفتهما لهن، احترازًا من ونى بمعنى فتر، ومن رام بمعنى حاول، وبمعنى تحوّل، ومضارع التي بمعنى حاول يروم، ومضارع التي بمعنى تحول يريم، وهكذا مضارع المرادفة زال، وهي وونى بمعنى زال غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما، إلا من عُنِيَ باستقراء الغريب)[122].

وهذه الملحقات والزائدات من الأفعال في هذا الباب، ليست من المتفق عليها بين النحاة، كما جاء في التذييل: (فإن أصحابنا ذكروا: وَنِيَ، وأن بعض البغداديين زادها في أفعال هذا الباب؛ لأن معناها معنى مَا زَالَ، وذلك: مَا وَنِيَ زيدٌ قائمًا، أي: ما فتر عن القيام؛ ولذلك ألحقها بها، وَرُدَّ هذا المذهبُ بأنَّهُ لا يلزم؛ لأنَّ الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر، ولا يكون حكمه كحكمه؛ ألا ترى أنَّ: ظلَّ زيدٌ قائمًا، معناه: أقامَ زيدٌ قائمًا النهارَ كلَّه؟ ولم يجعل العرب لـ(أقام) اسمًا ولا خبرًا كما فعلت بـ(ظَلَّ) قالوا: ومِمَّا يَدُلُّ على أنَّها ليست من أخوات كان، أنَّه لا يقال: ما وني زيد القائم، فالتزام التنكير في قائم وأشباهه دليل على انتصابه على الحال. انتهى ما ردوا به هذا المذهب)[123].

وعارض أبو حيَّان أن يكون هذان الفعلان من أخوات كان أو عاملان عملها، كما تقدَّم في وَنِيَ، فهذه وغيرها من زيادات الباب وملحقاته، وإن كانت قد عُدَّت عند بعض النحاة من باب الأفعال الناقصة، فالباب بزياداته لا يزال موضوعًا تحت طائلة الحصر؛ كع أنَّ هذا التعرض لها ونفي كونها من الباب يعطي طابعًا أنَّها غير مُسَلَّمٍ في إثباتها، ويؤذِن بأنَّ الباب في تناقص وليس بزيادة، وإنكار بعضها فيه استدلالٌ بأنَّ الحصر من شأنها، فإذا كان النفي يطال أفعالًا ذهب بعض النُّحاة إلى أنَّها من الباب، وَردَّها بعضُهم وأخرجها من الباب بالحجة والإقناع، فهذا التجاذب يعطي حصيلة مفادها منع اتساع الباب فلا يكون مُطَّردًا بل محصورًا.

ومن ذلك أيضًا المعارضة في رام يريم أن تكون من باب هذه الأفعال، قال: (وأمَّا ما استدل به على أنَّ رام ناقصة بمعنى زال، من قول الشاعر: إذا رمت ممن لا يريم متيمًا... فلا حُجَّة فيه لتنكير (متيمًا) واحتماله أن يكون حالًا، وهو

أظهر؛ إذ (رام) لم يستقر فيها أن تكون ناقصة في غير هذا البيت المتنازع فيه فيحمل هذا البيت عليه، بل الثابت من لسان العرب أنها تامة كما قال: لمن طلل برامة لا يريم عفا، وخلا له حقب، قديم)[124].

وكذا ألحقوا أفعالًا بالفعل صار ومنها: آض وعاد، قال أبو حيَّان: (وأمَّا آضَ وعاد، فعدَّهما ابن مالك من أخوات كان الناقصة، وهما بمعنى صار... ومن النحويين من لا يلحقهما بصار؛ إذ هما يتعديان بإلى، ويجعل المنصوب بعدهما حالًا)[125].

فالخلاف في الزوائد والمحلقَات منها فيما زاد على ثلاثة عشر بين مَن حصروها عددًا، ولذا منهم من زاد، ومنهم من نقص في عدد الأفعال الناقصة، وإن كان ليس هذا مقامًا لاستقصاء كلِّ ما قيل فيها؛ لأنَّ استقصاءها ليس مقصود بحثنا، وإنَّما مقصوده الوقوف على حصرها في عددٍ عند من تتبعها وتعامل بطريقة الحصر والعدِّ، بشهادة أقوال النحاة على ذلك، فكان فيما انحصر عدده مختلفًا في كونه من الباب بين نحاة المدرسة التي ينتسب إليها المؤلفان فكلاهما بصريان، والأكثرون قد حصروها عددًا فمِن مُقِلٍّ لعددها ومِن مُكثرٍ، كما مرَّ بنا.

إنَّ الاختلاف بين النحاة في تحديد عددها، ومنهم من يزيد ومنهم يُنقص، يحمل دلالة على أنَّها منحصرة في عدد؛ يتضح أنَّ هذا ما دعا الجُرجانيَّ إلى القول بأنَّ الأفعال الناقصة من قسم السماعي؛ لانحصارها عنده.

كما أنَّها منحصرة عند كثير من النحاة، ومِمَّن أحصى عددها الزمخشري (ت538هـ) في المفصل[126]، وابن الحاجب (ت646هـ) في الكافية[127]، وابن مالك في التسهيل (ت672هـ)، كما قال شارحه: (وقد انتهى ذكر الكلمات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي إحدى وثلاثون كلمة بالمتفق عليه، والمختلف فيه)[128]، فقد جمع ابن مالك في التسهيل كلَّ ما هو متفق ومختلف فيه بين النحاة، وهذا يدل على أنَّ الذين حصروها عددًا فعلوا ذلك بعد الاستقراء، وحصرُها في عددٍ هي طريقة المتأخرين، كما عبر عنها أبو حيان الأندلسي[129]، والحصر إنَّما يكون عن استقراء وتتبع.

فالمقرر عند المتأخرين أنَّ هذه الأفعال منحصرة بعدد، بمتَّفقها ومختلفها؛ فالمتفق عليه، كما مرَّ ثلاثة عشر، والمختَلفُ فيه ما بين ثلاثة عشر وإحدى وثلاثين، فأقصى عدد ما أدخل منها في الباب، باق تحت حكم الانحصار.

فالحاصل أنَّها عند الجرجاني، كما عند غيره من المتأخرين، ومن تابعهم، وسار على طريقتهم، أنَّها منحصرة العدد، والعوامل إذا كانت منحصرة العدد، فالأحرى أن تكون سماعية، كما قاله الشيخ خالد الأزهري في كلامه عن العوامل: (وإذا كانت منحصرة في عدد معلوم، غير متجاوز إلى غيرها، فالحَريُّ بها أن تُعدَّ من السماعية)[130].

وهذا مذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني، كما نسبه إليه الكروي في حاشيته: (بل عدُّ هذه الأفعال من السَّماعيَّات مذهب الشَّيخ الجُرجاني)[131].

فكان المختلف فيه بينهما في هذه الأفعال بين كونها سماعيَّةً أو قياسيَّةً، مردُّه إلى انحصار هذه الأفعال في عدد، وعدم انحصارها، ومِمَّا يدلُّ بما لا يقبل الشكَّ أنَّ معتمد المُصَنِّفين في عدِّ الأفعال الناقصة، سماعية أو قياسية، هو الحصر أو عدم الحصر، ويتضح ذلك من أسلوب وطريقة كلٍّ منها لعرض أفراد النوع في كتابه.

قال الجرجاني: (النوع العاشر: الأفعال الناقصة، ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلًا)[132]، حصرها في عدد (ثلاثة عشر)، وهذا هو العددُ المُتَّفقُ عليه عند النحاة، كما قال الإمام السيوطي: (والمُتَّفق على عدِّهِ من هَذِه الْأَفْعَال ثَلَاثَة عشر)[133].

فكانت طريقة الجُرْجَانيُّ أن عمد إلى عدِّ المُتَّفَقِ عليه عند النُّحاة، تاركًا ما اختُلف فيه، وعلى هذا جرت طريقته في كتابه العوامل، عدُّ المُتَّفَقِ عليه دون المُختَلَفِ فيه، فكان عدُّه إيَّاها سماعيةً؛ لأنَّها منحصرة بعدد عنده، وهو العدد المُتَّفق عليه عند النحاة، ويتضح من طريقته هذه، حين نصَّ على عددها، أنَّه ذهب إلى أنَّها سماعية كونها منحصرة.

وأما طريقة البِركوِيُّ، فحين ذهب إلى أنَّها قياسية، لم يذكر لها عددًا؛ لتكون داخلة مع مطلق الفعل، وجعل الفعل قسمين: تامًّا، وناقصًا، وذلك في قوله عن الفعل: (فإن تمَّ به كلامًا يسمى: فعلًا تامًّا؛ نحو: علم الله تعالى، وإن لم يتم به كلامًا، بل احتاج إلى خبر منصوب يسمى: فعلًا ناقصًا؛ نحو: كان الله تعالى عليمًا، وصار العاصي مستحقًّا للعذاب، وما زال المذنب بعيدًا من الله تعالى، وتُقبل التوبة ما دام الروحُ داخلًا في البدن، وليس الله تعالى جسمًا)[134].

فإنَّ البركوي لم يتطرق إلى عددٍ، بل جعلها مطلقة كسائر الأفعال، وواضح من طريقته هذه، أنَّه جعلها سماعيةً من هذه الحيثية؛ لأنَّها مُطَّرِدةٌ كسائر الأفعال غيرُ منحصرة.

فتجلَّى بوضوح، أنَّ الاختلاف بين المؤلِّفَينِ حاصل بسبب منظار كلٍّ منهما إلى الأفعال الناقصة، فمن جعلها أمام منظار يرى بأنَّها أمكن يجعل لها ضابطًا كلِّيًّا يدخل تحته عدد لا حصر له، فقد جعلها قياسية، وإلى هذا ذهب البركوي - رحمه الله - ومن جعلها تحت منظار العَدِّ والحصر بأن جعلها منحصرة في عدد، فقد جعلها سماعية، وإلى هذا ذهب الجرجاني -- رحمه الله - لأنَّ ما كان كذلك فالأحرى به أن يكون سماعيًّا.

الحكم على سماعها أو قياسها يكون فرعًا عن تصورها، أهي منحصرة أم غير منحصرة، فما تقرر أحدهما، كان الحكم بالسماع أو القياس فرعًا عنه، فإن تقرر عدم انحصارها في عدد فهي قياسية، وإن تقرر انحصارها في عدد فهي سماعية.

وقد تقدم معنا أنَّ مذهب القائلين بأنَّ الظاهر أنَّها غير منحصرة، مستنِد على ما يُفهم من كلام سيبويه، وكلام النحاة جاء مُدَعَّمًا بأقوال تجعل هذا القول حاضرًا في الدرس النحوي؛ لأنَّهم بنوا على ما قَعَّدَ سيبويه بأنَّ كلَّ فعل مرفوعه لا يستغني عن الخبر يدخل في باب الأفعال الناقصة، وكذلك ما يكون داخلًا في هذا الباب، من الأفعال ما إذا جُعلَ الحال غيرَ مستغنًى عنها، كما قالوا وضربوا لذلك أمثلة: (قام زيد كريمًا؛ لأنك هنا لا تريد أنه قام في حال كرم، فإنَّ الحال منتقلةٌ، فلا تريدها هنا لأنَّها لا تفيد تخصيصًا، فالفعل هنا داخل على المبتدأ والخبر، وقد تكون منتقلة لكنك لا تريد أن تجعلها مستغنًى عنها، نحو: ذهب زيد متحدثًا، فالأفعال هنا ناقصة، قال الشاعر: عاش الفتى مجاهدًا في قومه، فإن جعلتها تامَّةً نصبت على الحال)[135]. ولتوسيع دائرة اطِّراد أفعال هذا الباب، جعلوا إمكان تضمين الأفعال التامَّة معنى الناقصة، كما مرَّ معنا القول من شرح الرَّضي: (وقد يجوز تضمين كثير من التامَّة معنى الناقصة، كما تقول: تتمُّ التسعةُ بهذا عَشَرَةً، أي: تصير عشرة تامَّةً، وكمل زيدٌ عالمًا، أي صار عالمًا كاملًا، قال تعالى: **{فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا}**[136]، أي صار مثلُ بشرٍ، ونحو ذلك)[137].

وهذه الأقوال التي أدلى بها النحاة، وساقوا لها الأمثلة وجاؤوا بشواهد، مقرِّرين أنَّ هذه الأفعال لا حصر لها، سار عليها البركوي وذهب إلى أنَّ هذه الأفعال سماعية.

والموقف الآخر من النحاة الذي يقابل هذا الموقف بنظرة أخرى تجاه هذه الأفعال بأنها محصورة معدودة، فقد عدوها واحدًا واحدًا، وجاؤوا بشواهدِ كُلٍّ منها، والعدُّ يأتي عن استقراء، فاتفقوا في عدد منها أنها من أفعال الباب بلا خلاف، وزاد بعضهم، ونقص بعض، لكنَّهم جعلوها تحت طائلة العدِّ، كما سبق معنا ذكر مَن عدَّها من النحاة، كالزمخشري، وابن الحاجب، وابن مالك، وغيرهم، وبعض النُّحاة أوردوا منها ما هو غير مشهور، وردَّ المحقِّقون ما أُورِدَ على أنه من الأفعال الناقصة، وأجابوا بأنَّ منصوباتها إنَّما هي أحوال، كما مرَّ معنا بحث المسألة عند أبي حيَّان، واتفقوا على عدد منها لا خلاف فيه، واختلفوا في عدد منها، وكلها لا تعدو عن حدود المعدود، إذ لم تتجاوز بمُتَّفقِها ومُختلفِها إحدى وثلاثين، باستقصاء واستقراء، ودليل استقرائهم أنهم جاؤوا بالشاذِّ وكلِّ شاردةٍ وواردةٍ في هذا الباب، كلُّ ذلك تحت حصر عدد، ثم تمحيص ما جيء به ونفي بعضه؛ لأنَّ منصوباتها أحوالٌ لا أخبار، كلُّ ذلك يثبت أنَّ هذه الأفعال منحصرة في عدد، وإلى هذا ذهب الجُرجانيُّ، وحكم بأنَّ هذه الأفعال سماعيَّةٌ.

فكلا القولين الَّذين ذهب كلٌّ منهما إلى ما قال، له دعائمه، ولكن لا بدَّ من القول أيُّهما كان أوفق، هذا ما نتابع به، في ختام المسألة في كان وأخواتها.

والذي يظهر لنا في هذه الأفعال، بعزوها إلى أيّ قسمٍ، أإلى السَّماعيّ أم إلى القياسيّ؟ بحسب ما نستند به إلى مقرَّرات النحاة، فإنَّهم استقرأوا هذا الباب فوجدوا أن أفراده محصورة في عدد، وداخل هذا العدد كلام في إخراج ما كان مشكوكًا في أمر دخوله في الباب، واتفاقهم على عدد، وهذا المتفق عليه هو الداخل حدَّ اليقين، وما سواه فلا تيقن منه، فما لم يكن مشهورًا، أو كان ضعيفًا، أو غريبًا، أو نادرًا لا يكون مقيسًا فلا يُقاس عليه، والحكم يصدر فيما يُتَيَقَّنُ منه، والمتيقن منه ثلاثةَ عشرَ، أو ربما يزيد عليه قليلٌ إذا سلَّمنا احتياطًا لبعض المختلف فيه، ففي النَّتيجة أنَّها لا تخرج عن حدود المعدود، فهو إلى كونها محصورة أقرب وأوفق، وأما التي اختلف فيها فقالوا عنها بأنَّ منصوباتها أحوال.

وإنَّ الضَّابط الذي قد يُفهمه كلام سيبويه في قوله: (كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ، وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر)[138]، ليس بالضرورة أنَّه أراد به ما ذهبوا إليه من أنَّها غير منحصرة، والنحاة أنفسهم الذين قالوا بذلك، لم يجزموا بأنَّ ما ذهبوا إليه هو مُرادُ سيبويه، وذلك بيّن من طريقتهم في التعبير، فيما أطلقوه من عبارة إذ قالوا: (والظَّاهرُ أنَّها غيرُ محصورةٍ)[139]، فقولهم: والظاهر، لا يدل على جزمهم على عدم حصرها، وعبارة سيبويه لا شكَّ أنَّها تصدق على باقي الأفعال الناقصة التي من الباب، ولا تنفي في أن تكون ضمن حدٍّ معدود.

والقياسي لا بُدَّ أن يكون مُطَّردًا، فالاطِّراد من شأنه، ومن لوازم الاطِّرادِ مع الكثرة، التتابع بالعموم وعدم الاختصاص، كما جاء في التذييل: (المُطَّرد لا يختص بعامل دون عامل, ولا باستعمال دون استعمال)[140]، وإذا ما راعينا تطبيق هذه المقررات الدقيقة على هذه الأفعال؛ ليُحكم عليها بالقياس، وجدناها لا تنطبق عليها سمات القياس لتكون مقيسة. إذا قلنا: بأنَّ الأفعال الناقصة يبعد أن يدخل في بابها من الأفعال مما سواها في استعمالها، يصدق، ولكن ليس هذا فحسب، بل إنَّ (كان) تختص في استعمال لا يكون لأخواتها، أي: ليس كل استعمالاتها يتتابع في جميع أخواتها، فبعض هذه الأفعال ما يتميز عن باقي بنات الباب في التركيب، فيما ثبت لأمِّ الباب (كان)، ومن ذلك إدخال اللام على خبرها، فليس لغيرها من أخواتها ذلك، وهذا موقوف على السماع، فلا يتعدى هذا الاستعمال إلى غيرها من أخواتها، كما قالوا: (أدخلوا: اللام في خبر كان دون أخواتها، كقولك: ما كان زيد ليقوم، وهذا إنّما يتّبع فيه السّماع)[141]، ويضاف على ذلك أنَّ مِمَّا يدلُّ على أنها سماعيَّة، إنَّها تعمل بشروط[142]، وأنَّ عملها على نحو خاصٍّ مختلف عن عموم الأفعال، مع إثباتها أنها منحصرة بعدد، بهذه الأمور الفارقة في الأصول، بين ما من شأنه أن يكون سماعيًّا وما من شأنه أن يكون قياسيًّا، يتَّضح بأنَّ الأقربَ والأوفقَ ما ذهب إليه الجرجاني من أنها سماعية.

ومما يدلُّ على أنَّها منحصرة العدد مجيؤها في القرآن الكريم عاملة رفع الأول اسمًا، ونصب الثاني خبرًا، جاءت هذه الأفعال في مواضع، فجاءت (كان) في مواضع كثيرة، منها: في قوله تعالى: **{وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا}**[143]، وقوله تعالى: **{وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا}**[144]، والفعل (أصبح)، في قوله تعالى: **{قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا}**[145]، والفعل (بات) في قوله تعالى: **{وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا}**[146]، والفعل (ظلَّ) في قوله تعالى: **{وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالأنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ}**[147]، والفعل (ليس) في قوله تعالى: **{لَيْسُوْا سَوَاءً...}**[148]، والفعل (ما زال) في قوله تعالى: **{وَلَا يَزَالُوْنَ مُخْتَلِفِيْنَ}**[149]، والفعل (ما برح) في قوله تعالى: **{لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِيْنَ}**[150]، والفعل (ما دام) في قوله تعالى: **{وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا}**[151].

مجيء هذه الأفعال في النصوص القرآنية بعملها المعلوم، ولم يتفق العلماء في مجيء غيرها عاملة هذا العمل، دليل على انحصارها، ومادامت منحصرة فهي سماعية، وقد عُلِمَ أنَّ الاختلاف في سماعِ الأفعالِ وقياسها، إنَّما هو في الناقصة منها، أما التامَّة فمُتَّفقٌ على أنَّها قياسية؛ لاطِّرادِها وعدم دخولها تحت حصر باتفاق.

الخاتمة

في الختام نخَلُصَ إلى أهمِّ النتائج:

1. العامل عنصر مؤثر في التراكيب العربية الواقعة على ألسنة الفصحاء.

2. اختلفت وجهات النظر في تقسيم العوامل بين الجرجاني والبركوي وكل ذهب الى وجهته التي لا غنى عنها في الدرس النحوي.

4. لكتاب العوامل للجرجاني الصدارة فيما أُلِّف في العوامل النحوية، وإلى جانبه كتاب العوامل للبركوي، على أنَّهما لم يسلما من الاستدراك والملاحظة، غير أنَّ كتاب الجرجاني أكثر قبولًا وتداولًا لدقَّته، وكتاب البركوي راعى النقود المتوجهة على الأول.

5. البِركويُّ ألَّفَ عوامله؛ ليستدرك على عوامل الجُرجانيِّ، فأصاب في بعض المواطن، وأما البعض الآخر فكان للرأي في ما اختاره مجال، والعدول عن اختياره متاح.

6. يمتاز الجرجاني في دقَّة وعمق فهم، وعبقريَّة فذَّة في التأليف، بتضمين عباراته إشارات معلومة الدلالة على المراد بأوجز كلام، وكذلك البركوي، غير أنه حسب رأي الباحث أقل من الأول.

8. (إلا) الاستثنائية، يُنصب بعدها الاسم في الاستثناء المنقطع والمتصل، كما ذهب الجرجاني، لا على أنَّها تعمل عمل إنَّ وأخواتها تنصب اسمًا وترفع خبرًا في الاستثناء المنقطع كما ذهب إليه البركوي، ولا يخلو صنيعه من تكلف.

10. اسم الشرط (إذاما) غير عامل الجزم، وهذا الذي فُهِم من صنيع الجرجاني حيث لم يذكرها، فهي مركَّبةٌ من (إذا) و(ما)، وإنَّ (إذا) في الأصل غير عاملة باتفاق، إلا في الشعر خاصَّةً، فلمَّا رُكِّبت معها (ما) بقيت على الأصل غير عاملة، الأمر الذي لم يلتزم به البركوي حين عدَّها عاملة.

11. الجرجاني والبركوي بنيا كتابيهما على أساس قواعد الأصول النحوية بإثبات العوامل فيهما على حسب مقررات الأصول النحوية، وكان البركوي أكثر التزامًا وتقييدًا بها، والجرجاني يخرج عنها أحيانًا؛ مراعاة لمقام نوع التأليف، لمصلحة تعود على الدرس النحوي في العوامل.

12. الإمام الجرجاني بلاغي بامتياز، وحيث ما توجَّه كانت السمات البلاغية بادية عليه في تأليفاته وكذا في كتابه العوامل، وأنَّه يؤم المعنى حسب ما يقتضيه الحال والمقام، وإن خالف الجمهور، كما ذهب إلى عدِّ (إلَّا) الاستثنائية، وواو المعية، وأحرف النداء في عوامله، التي لم يذكرها البركوي متابعًا بذلك جمهور النُّحاة بأنَّها ليس هي العاملة بنفسها، على أنَّ العامل ما قبلها من فعل أو ما في معنى الفعل بواسطتها، ولكنَّ الجرجانيَّ عدَّها في عوامله مع أنَّه على مذهب الجمهور كما يعرف من كتبه الأخرى، لكنَّه ذكرها في العوامل بمسوغين بلاغيين؛ لأنَّها سبب في العمل فيكون عدَّها على طريقة المجاز، ولأنَّ المقام يقتضي ذكرها؛ إذ لو لم يفعل لخلا كتابه العوامل من هذه الأبواب، كما خلا كتاب عوامل البركوي منها حين تابع قول الجمهور، وهذا شأن البلاغيين، فكيف لا وهو ممن أسهم في تدوين دعائم علم البلاغة.

توصيات :

1- ما زال الباب مفتوحا أمام الباحثين لخدمة النحو العربي لا سيما على طريقة العوامل، فنقترح على الباحثين خدمة الكتب التراثية التي شأنها الارتباط بنظرية العامل.

2- نوصي بتتبع عواملي الجرجاني والبركوي واقتفاء أثر شرحهما والحواشي التي كُتِبَت عليهما، ففيها من العلوم الغزيرة التي تعين الباحث في حل المشكلات النحوية.

الهوامش

1. العين: 2/153، مادة (ع م ل).
2. ينظر: المصدر نفسه، وأساس البلاغة: 178، ومختار الصحاح: 218، كلها في مادة: (ع م ل).
3. الكافية في علم النحو: 11، وتعريف آخر قريب من هذا: (هو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب). إظهار الأسرار للبركوي: 50.
4. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: 1/ 72.
5. أي: توقف فهم أحدهما على فهم الآخر. ينظر: حاشية الصبان: 1/ 72.
6. كونه: غير جامع لأفراده. ينظر: المصدر نفسه.
7. المصدر نفسه.
8. ينظر: النحو الوافي لعباس حسن: 1/ 75.
9. يفهم من قوله: (عبد الله بن أَبى إِسْحَاق الحضرمي وَكَانَ أول من بعج النَّحْو وَمد الْقيَاس والعلل، وَكَانَ مَعَه أَبُو عَمْرو ابْن الْعَلَاء) طبقات فحول الشعراء: 1/ 14.
10. الكتاب لسيبويه: 1/ 13.
11. شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 1/ 21.
12. ينظر: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي: 69.
13. شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: 1/ 617.
14. مختار الصحاح: 196، مادة (ش هـ د).
15. ينظر: الاقتراح في أصول النحو للإمام السيوطي: 70.
16. الرجوع إلى كتاب: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه لـ: محمد إبراهيم عبادة.
17. الصاحبي في فقه اللغة: 18.
18. معاني القرآن للفراء: 1/ 14.
19. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: 2/119.
20. الوافي بالوفيات: 19/ 34، والأعلام للزركلي: 4/ 48، وما بعدها.
21. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 2/ 188وما بعدها، و قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: 3/ 462.
22. إنباه الرواة: 2/189.
23. لقب بالفصيحي: (لكثرة تدريسه فصيح ثعلب) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 214.
24. تاريخ بغداد وذيوله: 15/ 303، و ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 2/ 189.
25. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 315.
26. معروف بالبركَوِي، ويقال أيضًا: البرْكِلي. ينظر: الأعلام للزركلي: 6/ 61.
27. ينظر: الأعلام للزركلي: 6/ 61، وما بعدها، ومعجم المؤلفين: 9/ 123، وما بعدها.
28. ينظر: كشف الظنون: 1/117، وإيضاح المكنون: 2/442.

29. ينظر: المصدران السابقان.

30. العامل اللفظي: الذي يُلفظ به في اللسان، وعرَّفوه بأنَّه: ما كان للسان فيه حظٌّ. ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: 328، و دراسات في النحو: 71.

31. العامل المعنوي: ما لا يلفظ في اللسان، وعرفوه بأنه: ما ليس للسان فيه حظٌّ. ينظر: المصدران السابقان.

32. نتناول التعريف بالسماع والقياس -- إن شاء الله - في الفصل الثاني، في محله عند ما اختلف فيهما من العوامل فيهما.

33. عوامل البركوي: 197.

34. ينظر: الكتاب لسيبويه: 2/ 373، وشرح ابن عقيل: 3/ 7، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى: 2/ 307. (النص منقول من شرح ابن عقيل)

35. ينظر: همع الهوامع: 2/ 459.

36. لولا تقع في الكلام على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف تحضيض. وثانيهما: أن تكون حرف امتناع لوجود، كما هنا، وأما التحضيضية فلا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً أو معموله. (ينظر: التذييل والتكميل: 11/ 310، وهمع الهوامع: 2/ 459.

37. ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: 6/ 196. ومعنى الامتناع للوجود أنك إذا قلت: لولا زيد لأكرمتك، فالإكرام ممتنع لوجود زيد، أي: إن وجود زيد هو السبب في امتناع الإكرام.

38. هذا ما يتعلق في مدخولها، وهذا الشرط ذكره النحاة في كتبهم منذ سيبويه كما أحلنا إليه آنفا، وهو يغني عن ذكر الشرط الآخر؛ لأنَّ لولا، إذا كان مدخولها الضمير لا تكون إلا دالَّةً على امتناع الشيء لوجود غيره.

39. وهذا رأي سيبويه كما مرَّ بنا وكذلك يونس ومن تابعهما من النحاة، وذهب الأخفش والفرَّاء إلى خلاف هذا، حيث أنَّ الأصل في الاسم الظاهر بعد لولا، يكون مرفوعًا بالابتداء، فكذلك أجريت مع الضمير المتصل على الأصل عند من خالف، فتكون عندهم الضمائر المتصلة بـ: لولا، في محل رفعٍ لا جرٍّ، ورُدَّ هذا الرأي وأُجيب: بأنَّ الضمائر المتصلة بـ: لولا ليست ضمائر رفع، فالكاف والياء والهاء في: لولاك، ولولاي، ولولاه، ليست من ضمائر الرفعِ، ويبعد أن تكون ضمائر نصب؛ بدليل عدم دخول نون الوقاية عليها، إذ لا يقالُ: لولاني، بل يُقال: لولاي.

40. شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: 6/ 200، وشرح ابن عقيل: 3/ 7.

41. نص سيبويه في مجيئه بهذا التركيب، وقال: بأنَّ هذا قول الخليل ويونس - رحمهم الله - واستشهد بقول الشاعر: وكم موطن لولاي طحت كما هوى...، ينظر: الكتاب: 2/374. وقال الزمخشري (ت538هـ) - رحمه الله- : (وقد روى الثقات عن العرب لولاك ولولاي وعساك وعساني). المفصل في صنعة الإعراب: 174.

42. قول الشاعر: (أتطمع فينا من أراق دماءنا *** ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن) البيت بلا نسبة في الإنصاف: 2/ 693، وجواهر الأدب، ص: 397، وشرح الأشموني: 3/ 285.

وقول الشاعر: (وكم موطن لولاي طحت كما هوى *** بأجرامه من قلة النيق منهوي) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي في كتاب سيبويه: 2/374، والأغاني: 6/479، وأمالي القالي: 1/68، وسر صناعة الإعراب: 1/395، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/118.

43. قال الزمخشري: (وإذا كُنِّي عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى، فالشائع الكثير أن يقال: لولا أنت، ولولا أنا، وعسيت، قال تعالى: {لَوْلَا أَنتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} [سبأ: 31] وقال: {فَهَل عَسَيتُم} [محمد: 22]) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: 174.

44. سورة النساء: 83، ورد قوله تعالى بهذا اللفظ: {وَلَولَا فَضْلُ اللهِ عَلَيكُم} في نصوص مختلفة، في آيات: 113 النساء، وفي: 10، 14، و20، و21، النور.

45. سورة سبأ: 31.

46. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 266.

47. ترجم له في سير الأعلام هو: القَاضِي الرَّئِيْسُ العَلاَّمَةُ البَارِعُ الأَوحدُ البَلِيْغُ مَجْدُ الدين أبو السعادات المُبَارَكُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الكَرِيْمِ بنِ عَبْدِ الوَاحِدِ الشَّيْبَانِيُّ، الجَزَرِيُّ، ثُمَّ المَوْصِلِيُّ، الكَاتِبُ، ابْنُ الأَثِيْرِ، صَاحِبُ "جَامِعِ الأُصُوْلِ"، و"غريب الحديث"، وغير ذلك. (سير أعلام النبلاء: 16/ 45)

48. ينظر: البديع في علم العربية: 1/ 625.

49. (ما) الزائدة هي غير ما الموصولة، وما المصدرية، وما الوصفية. ينظر: حاشية الصبان: 1/418، ومن أمثلة (ما) الوصفية: (لِأمرٍ ما يُسَوَّدُ من يَسُودُ) ما مجرورة الموضع؛ لأنها وصف لأمرٍ. الخصائص لابن جني: 3/34. ومثل لها ابن حيَّان: (مررت برجل ما أحسنه). ارتشاف الضرب: 2/ 997، وكذلك غير ما الحجازية (النافية العاملة عمل ليس). فتزاد (ما) مع أدوات الجزم، ومع إن وأخواتها، ومع الأفعال، وممَّا يترتب على دخولها أنَّها: تَفُكُّ مدخولَها عن الاختصاص، وتَكُفُّهُ عن العمل، فمع أدوات الشرط، دخولها على: إذْما، وحيثما، وجوبًا، فإنها تقطعهما عن الإضافة وتهيؤهما للدخول على الفعل والعمل فيه، و ومع إنَّ وأخواتها: (إنما اللهُ إله واحد)، ومع الأفعال: قلَّما يقوم زيد، وتزاد مع الحروف فلا تَكُفُّها عن العمل نحو قوله تعالى: (مِمَّا خطيئاتِهم). ينظر: الخصائص لابن جنِّي: 1/ 168، وما بعدها.

50. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 9/ 4334.

51. ينظر: تسهيل الفوائد: 239.

52. معاني النحو: 4/ 96.

53. ينظر: المقتضب للمبرد: 2/ 357.

54. ينظر: توضيح المقاصد للمرادي: 3/ 1276.

55. ينظر: الكتاب لسيبويه: 3/ 60، والمقتضب للمبرد: 2/ 55، وما بعدها، وهمع الهوامع للسيوطي: 2/ 179.

56. شرح الرضي على الكافية: 3/ 202.

57. ديوان الفرزدق (110هـ): ص: 24. موطن الشاهد، جزم الفعلين المضارعين بالأداة (إذاما) ودليل إعمالها في البيت أن القصيدة رويها الباء المكسورة.

58. شرح الرضي على الكافية: 3/ 202.

59. شرح التسهيل لابن مالك: 4/ 81.

60. شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 271.

61. ينظر: الخصائص لابن جني: 2/ 308، وشرح المفصل لابن يعيش: 4/ 351، والبديع في علم العربية: 1/ 259.

62. شرح الكافية الشافية لابن مالك: 2/ 151.

63. للدكتور فاضل السامرائي كلام نفيس وجوابٌ شافٍ عن تساؤل يرد في زيادة ما، قال: (إذا قصد توكيد معنى الشرط الذي تضمنته (إذا) لقوة معنى الجزاء، استعملت (ما) بعدها، فقوله تعالى: {حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم} شهادة السمع وسائر الجوارح، من المعاني القوية التي لا يقتضيها الشرط الذي هو المجيء، ألا ترى

استنكارهم لها حتى قالوا لجلودهم: {لم شهدتم علينا} فأجابوا بأن قالوا: {أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء} وليس كذلك: {حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها} لأن المجيء يقتضي فتح الأبواب .. وكذلك: {حتى إذا جاءنا قال ياليت بيني وبينك بعد المشرقين بيني وبينك} [الزخرف: 38]، أي قال الآدمي لقرينه من الجن الذين اشتركا في الدنيا في معصية الله، ثم اشتركا في العذاب في الاخرة: ليتني لم أتبعك وكان بعد ما بين المشرقين بيني وبينك). معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي: 4/ 100.

64. شرح الرضي على الكافية: 3/ 202.

65. هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين (ت749هـ)، مفسر أديب، مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب، من كتبه: تفسير القرآن عشر مجلدات، و إعراب القرآن، وشرح الشاطبية في القراءات، والجنى الداني في حروف المعاني، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، والألفية، في النحو. ينظر: الأعلام للزركلي: 2/ 211، ومعجم المؤلفين: 3/ 271.

66. توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: 3/ 1276.

67. وما ورد في رواية في كتب السُّنة المطهرة، على أنها عاملة في رواية من أصل ثلاث روايات للبخاري، عاملة في واحدة، وفي اثنتين غير عاملة، في حديث سيدنا علي كرم الله وجهه ورضي عنه والسيدة فاطمة سيدة نساء العالمين رضي الله عنها، في سؤالها عن خادم، ثم الحديث، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أَلاَ أَدُلُّكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَاهُ، إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَكَبِّرَا اللَّهَ أَرْبَعًا وَثَلاَثِينَ، وَاحْمَدَا ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ، وَسَبِّحَا ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمَا مِمَّا سَأَلْتُمَاهُ) رواه البخاري برقم: (3113). وفي رواية أخرى للبخاري: (إذا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلاَثِينَ...). برقم: (3705)، واستدل بعضهم بهذه الرواية في إعمال إذا، ولكن الذي يرده الرواية الأولى، والرواية الأخرى للبخاري أيضًا: (إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا - أَوْ أَوَيْتُمَا إِلَى فِرَاشِكُمَا - فَسَبِّحَا ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ...)، برقم: (5361). ففي الروايتين الأولى والثالثة للبخاري، الجواب جاء بصيغة الأمر، فيكون حذف النون جزما بصيغة الأمر في الأفعال الخمسة، وفي صحيح مسلم: (إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا، أَنْ تُكَبِّرَا اللهَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ...)، برقم: (2727)، فيكون الحذف حاصلًا بـ(أن) الناصبة.

68. ينظر: معاني النحو: 4/ 78.

69. ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عضيمة: 1/203.

70. البقرة:282.

71. المائدة: 93.

72. التوبة: 92.

73. التوبة: ١٢٤.

74. التوبة: ١٢٧.

75. يونس: ٥١.

76. مريم: ٦٦.

77. الأنبياء: ٤٥.

78. فصلت: ٢٠.

79. الشورى: ٣٧.

80. الفجر: ١٥.

81. الفجر: 16.

82. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لـمحمد عضيمة: 1/203.

83. ينظر: تهذيب اللغة: 2/ 74، مختار الصحاح: 154، مادة (س م ع).

84. الاقتراح في أصول النحو للإمام السيوطي: 70.

85. الاقتراح في أصول النحو: 39.

86. ينظر: العين للخليل: 5/ 189، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير: 2/ 521، ومختار الصحاح: 263، مادة (ق ي س).

87. الاقتراح في أصول النحو: 79.

88. أي تعريف النحو.

89. الاقتراح في أصول النحو: 79.

90. الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة في أصول النحو: 93.

91. البرود الضافية والعقود الصافية: 48.

92. الاقتراح في أصول النحو: 80.

93. المصدر نفسه: 81.

94. عوامل الجرجاني: 4747.

95. الفرح الكامل على شرح مئة عامل للجامي: 59 وما بعدها، والتوضيح الكامل على شرح مائة عامل: 27 وما بعدها.

96. عوامل البركوي: 200.

97. التسهيل لابن مالك: 116.

98. الأعداد المعطوفة: أي واحد وعشرون، وتسع وتسعون وما بينها؛ فالأعداد تسمى: مركبة وهي أحد عشر إلى تسعة عشر، وعقود وهي: عشرون وثلاثون إلى تسعين، والمعطوف عليه العقود وهي: أحد وعشرون والحادي والعشرون إلى تسع وتسعون. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: 2/ 741.

99. يوسف: 4.

100.رواه البخاري برقم: 7392، ومسلم برقم: 2677.

101.شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 392.

102.ينظر: تحفة الحركة الربانية في حلِّ إعراب العوامل الجرجانية: 191.

103.شرح الشيخ خالد الأزهري على العوامل المائة:232 وما بعدها.

104.سبق تخريجها.

105.التوبة: 36.

106.المائدة: 12.

107.سورة ص: 23.

108.سبق تخريجه.

109.(س) يعني: سيبويه، فإنه رمز لسيبويه بحرف السين اختصارا.

110.سيبويه ذكر منها أربعة ثم جعل لما يدخل في بابها ضابطًا، قال: (كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ، وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر). الكتاب لسيبويه: 1/ 45.

111.أي جَمْعُ الباب. وفي اللسان: (العَذْقُ: كُلُّ غُصْنٍ لَهُ شُعَب). لسان العرب: 10/ 238.

112.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 4/ 168.

113.شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 4/ 183. وممن قال عنها: (الظاهر أنها غير محصورة) الجامي، شرح كافية ابن الحاجب للجامي: 1/ 403.

114.مريم: 17.

115.المصدر السابق.

116.الكناش في فَنَّي النحو والصرف: 2/ 37.

117.ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان: 4/ 169.

118.المصدر نفسه.

119.وهي: (كان، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وليس، وصار). شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 333.

120.شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 333.

121.همع الهوامع للسيوطي: 1/ 410.

122.شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 334.

123.التذييل والتكميل لابن حيان: 4/ 125 وما بعدها.

124.المصدر نفسه: 4/ 126

125.ارتشاف الضرب لأبي حيان: 3/ 1163.

126.ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 349. وعَدَّها ثلاثة عشر.

127.ينظر: الكافية لابن الحاجب: 47. وعَدَّها سبعة عشر.

128.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 4/ 168.

129.ينظر: المصدر نفسه.

130.شرح الشيخ خالد الأزهري على العوامل المائة: 232.

131.حاشية كروي: 156.

132.عوامل الجرجاني: 49.

133.همع الهوامع للسيوطي: 1/ 410.

134.عوامل البركوي: 199.

135.مصدر سابق.

136.سبق تخريجها.

137.مصدر سابق.

138.الكتاب لسيبويه: 1/ 45.

139.شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 4/ 183، وشرح الكافية للجامي: 1/ 403.

140.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 7/ 254.

141.البديع في علم العربية: 1/ 475.

142.ينظر: حاشية كروي: 180.

143.النساء: 17.

144.الفرقان: 54.

145.الفرقان: 4.

146.الفرقان: 64.

147.النحل: 58.

148.آل عمران.

149.هود: 118.

150.طه: 91.

151.مريم: 31.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. أبو حيان الأندلسي التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط 1.

2. الأُشْمُوني علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (ت900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط 1، 1419هـ- 1998م، عدد الأجزاء: 4.

3. ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني (ت606 هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين / جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1420 هـ، عدد الأجزاء: 2.

4. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت275هـ)، سنن أبي داود، المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط2، 1430 هـ - 2009 م، عدد الأجزاء: 7.

5. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت273هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء: 2.

6. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: 1387هـ - 1967م.

7. ابن مالك محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت672 هـ)، شرح الكافية الشّافية، تحقيق: علي محمّد معوّض، الناشر: دار الكتب العلميّة، ط1 / 1420 هـ، عدد الأجزاء:2.

8. ابن يعيش يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان، ط1 / 1422 هـ - 2001 م.

9. ابن مَضَاء أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت592هـ)، الرّد عَلى النّحاة، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار الاعتصام، ط1، 1399 هـ - 1979 م، عدد الأجزاء: 1.

10. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت311هـ)، صحيح ابن خزيمة، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي -- بيروت، عدد الأجزاء: 4.

11. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، واسمه: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9.

12. البركوي، عوامل البركوي. ضمن كتاب: (المجموعة البهية على العوامل الجرجانية والبركوية، تحقيق: ماهر محمد عدنان، الناشر: دار نور الصباح، ط1).

13. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، (ت279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي -- مصر، ط2، 1395 هـ - 1975 م، عدد الأجزاء: 5 أجزاء.

14. الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت626هـ)، معجم البلدان، الناشر: دار صادر، بيروت، ط2، 1995 م، عدد الأجزاء: 7.

15. الخربوتي، حاشية الخربوتي على شرح الغليوبي. ضمن كتاب: (المجموعة البهية على العوامل الجرجانية والبركوية، تحقيق: ماهر محمد عدنان، الناشر: دار نور الصباح، ط1).

16. الرضي رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686 هـ)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، عدد الأجزاء: 4، تاريخ الطبع: 1395 - 1975 م، الناشر: جامعة قار يونس -- ليبيا.

17. الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم / مكتبة الهلال -- بيروت، ط 1، 1993عدد الأجزاء: 1.

18. سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (ت180هـ)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، 1408 هـ - 1988م، عدد الأجزاء: 4.

19. السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت -- لبنان، ط1، 2008 م، عدد الأجزاء: 5.

20. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية -- مصر، عدد الأجزاء: 3.

21. سعد الله البردعي شرح السعد الصغير. (شرح سعد الله البردعي على عوامل الجرجاني) ضمن كتاب: (المجموعة البهية على العوامل الجرجانية والبركوية، تحقيق: ماهر محمد عدنان، الناشر: دار نور الصباح، ط1).

22. الشاطبي أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت790هـ) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية / شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ - 2007م.

23. الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت764هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث -- بيروت، عام النشر:1420هـ- 2000م، عدد الأجزاء: 29.

24. الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ)، نكث الهميان في نكت العميان، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت -- لبنان، ط1، 1428 هـ - 2007 م، عدد الأجزاء: 1.

25. صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم (نحو: 850 هـ)، النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. محمد جمعة حسن نبعة، الناشر: مؤسسة الإمام زيد الثقافية، بلد النشر: اليمن، ط1، سنة الطبع:1434 هـ، عدد الأجزاء:2.

26. الصبان أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، (ت1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1417 هـ -1997م، عدد الأجزاء: 3.

27. عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة للجرجاني. ضمن كتاب: (المجموعة البهية على العوامل الجرجانية والبركوية، تحقيق: ماهر محمد عدنان، الناشر: دار نور الصباح، ط1).

28. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، عدد الأجزاء: 15.

29. عباس حسن (ت1398هـ)، النحو الوافي، الناشر: دار المعارف، ط1، عدد الأجزاء: 4.

30. عضيمة، محمد عبد الخالق (ت1404هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة، عدد الأجزاء: 11.

31. القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت646هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية -- بيروت، ط1، 1406 هـ - 1982م.

32. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت207هـ(، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة -- مصر، ط1.

33. الفيروزآبادى مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ- 2000م، عدد الأجزاء: 1.

34. الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت170هـ)، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: 8.

35. د. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -- الأردن، ط1، 1420 هـ - 2000 م، عدد الأجزاء: 4.

36. كروي، حاشية كروي على شرح سعد الله البردعي. ضمن كتاب: (المجموعة البهية على العوامل الجرجانية والبركوية، تحقيق: ماهر محمد عدنان، الناشر: دار نور الصباح، ط1).

37. المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م، عدد الأجزاء : 3.

38. مصطفى الغليوبي، شرح مصطفى الغليوبي على عوامل البركوي المسمى: تحفة الإخوان، ضمن كتاب: (المجموعة البهية على العوامل الجرجانية والبركوية، تحقيق: ماهر محمد عدنان، الناشر: دار نور الصباح، ط الأولى).

39. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ)، صحيح مسلم، المسمى: بـ(المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي -- بيروت، عدد الأجزاء: 5.

40. محمد إبراهيم عبادة، الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، عرض وتوجيه وتوثيق

41. ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (ت778 هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة -- جمهورية.